

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

فرع: اقتصاد دولي

تخصص: اقتصاد دولي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

الأمن الغذائي في الجزائر (2008-2017)

تحت إشراف:

- الدكتور: عمر يحيايوي

من إعداد:

- مروة مزوز

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
طبيبي الطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
يحيايوي عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الشكر كل الشكر لله عز وجل على كرمه و نعمه التي أغرقني بها
إذ وفقني

للوصول إلى هذه المرحلة الدراسية، و له الحمد حمدا كثيرا طيبا
مباركا

فيه، ثم أشكر أستاذي الفاضل الدكتور عمر يحيوي على تأطيره لي
و على مساعدته في انجاز هذا العمل.

كما أشكر الأساتذة الأعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقبول
مناقشة

وإثراء هذه المذكرة، .

إلى كل من علمني حرفا أهدي هذا العمل.



إهداء

إلى التي أحببتي بلا مقابل , و أنارت لي الطريق , و أغدقت علي بالدعوات الصالحات
،أمي الغالية أطل الله في عمرها.

و إلى الذي أعطاني من الحب , و لا يريد أن يأخذ مني شيئاً , أبي الغالي أطل الله في
عمره.

إلى اللذين سعدت بصحبتهم و أوصلاني إلى بر الأمان , في دراستي وفي رحلتي في
هذه الحياة.....

إلى روح أختي التي كانت تنظر هذا اليوم بكل شوق رحمها الله و جعل مثواها الجنة.
إلى إخوتي الذي أعانوني طوال هذا العمل.

و إلى القلوب التي كانت تفرح لفرحتي , و تأسى لما يصيبني

إليهم أهدي هذا العمل



ملخص:

أصبح الأمن الغذائي من القضايا الإستراتيجية التي تؤرق الدول، خاصة السائر منها في طريق النمو، حيث لا تزال الزراعة الجزائرية بعيدة عن تحقيق مستوى من الإكتفاء الذاتي، إذ أنها تسجل كل سنة عجزا في مجال الإحتياجات الغذائية.

- سنتطرق من خلال هذه الورقة البحثية إلى القطاع الزراعي في الجزائر و أهميته و رصد إمكانات المتاحة للتنمية الزراعية لمعرفة واقع القطاع و أهميته وتحديد مفهوم الأمن الغذائي و العوامل المؤثرة فيه و سبل تحقيقه من خلال الإستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة و الإهتمام بالإستثمار الزراعي المنتج و التحكم في التكنولوجيا الزراعية .

الكلمات المفتاحية:

-الأمن الغذائي، -الإكتفاء الذاتي. -التنمية الزراعية ،-القطاع الزراعي

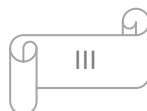
Summary:

Food security has become one of the strategic issues that plague countries ،especially the rest of them in the path of growth ،as algeria is still far from achieving a level of self-sufficiency ،as it records every year of inactivity.

Through this research paper ،we will deal with the agricultural sector in algeria and its importance and monitor the available potentials for agricultural development to know the reality of the sector and to define the concept of food define the factors affecting it and ways to achieve it.

And keywords:

-Food security،-self-sufficiency،-agricultural development،-the agricultural sector





فهرس المحتويات

قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
37	جدول رقم (1) هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)
40	جدول رقم (02) برنامج التكثيف و العصرية بين (2004-2008) و أفق 2014
50	جدول (03) تطور المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر (2008-2015)
50	الجدول رقم (04) يمثل تطور إنتاج الحبوب خلال (2008-2016)
51	جدول (05) تطور إنتاجية الحبوب في الجزائر للفترة (2008-2015)
55	الجدول رقم (06) تطور المساحة و الإنتاج و المرودية لمجموعة الفواكه ذوات الحبيبات و النواة
57	الجدول رقم (07) تطور إنتاج اللحوم الحمراء

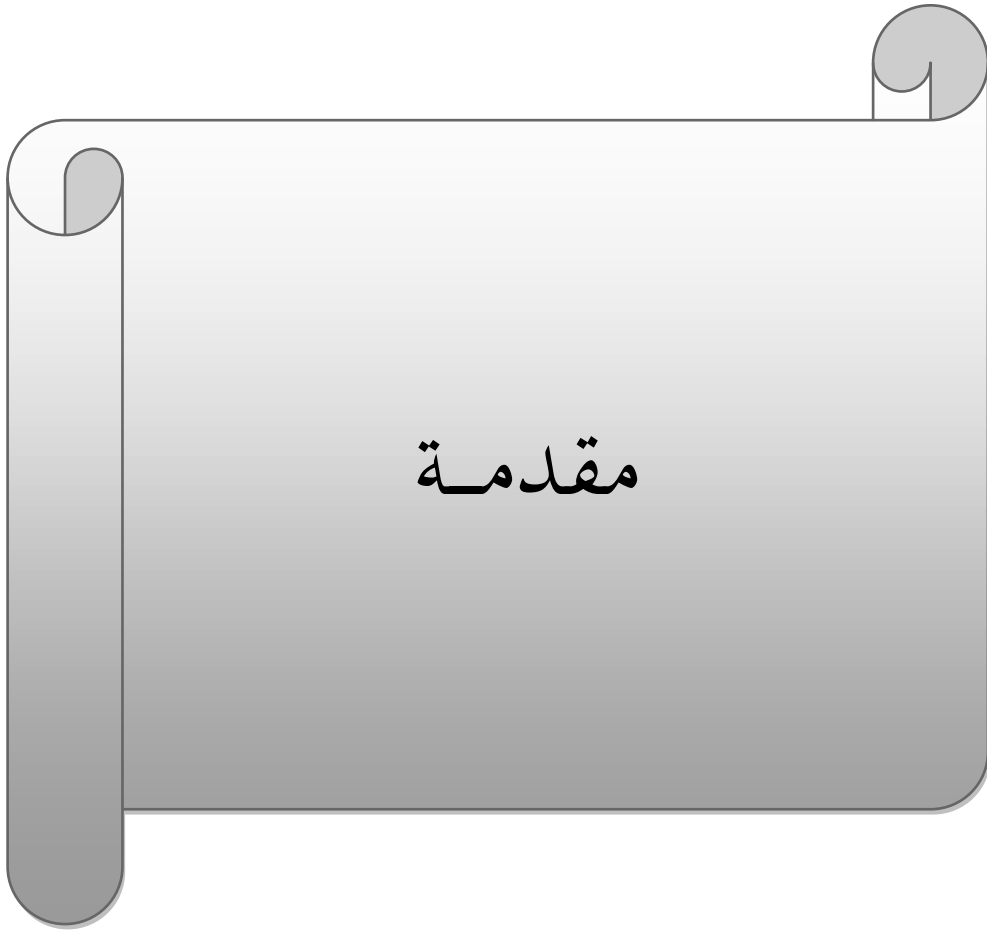
قائمة الأشكال البيانية:

الصفحة	الشكل
48	الشكل (1): نمو نسبة القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الإنتاج الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)
52	الشكل (2): تطور مساحة البقول الجافة و المحاصيل الزراعية
56	الشكل (3): تطور المساحة و الإنتاج و المردودية لمجموعة الفواكه ذوات الحبيبات و النواة
57	الشكل (4): تطور إنتاج اللحوم الحمراء
60	الشكل (5): تطور إنتاج البيض

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر و العرفان
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال البيانية
VII	فهرس المحتويات
أ	مقدمة عامة
5	الفصل الأول: ماهية الأمن الغذائي
6	تمهيد
7	المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي
7	المطلب الأول: مفاهيم حول الأمن الغذائي
7	الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي
10	الفرع الثاني: أهمية الأمن الغذائي
11	الفرع الثالث: الأهداف من تحقيق الأمن الغذائي
12	المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن الغذائي
12	الفرع الأول: أبعاد الأمن الغذائي
14	الفرع الثاني: مستويات الأمن الغذائي
15	المطلب الثالث: الركائز و العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي
15	الفرع الأول: ركائز الأمن الغذائي
16	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي
18	المبحث الثاني: المشكلة الغذائية في الجزائر
18	المطلب الأول: مقومات ومؤشرات الأمن الغذائي
18	الفرع الأول: مقومات الأمن الغذائي
19	الفرع الثاني: مؤشرات الأزمة الغذائية و أثرها على الأمن الغذائي
22	المطلب الثاني: المشكلة الغذائية والعوامل المحددة لها في الجزائر
22	الفرع الأول: تعريف المشكلة الغذائية
23	الفرع الثاني: محددات المشكلة الغذائية
25	المطلب الثالث: توصيف الأزمة الغذائية

25	الفرع الأول: أهم مظاهر الأزمة
27	الفرع الثاني: أهم الجهود المبذولة لمواجهة أزمة الغذاء
28	خلاصة الفصل الأول
31	الفصل الثاني: إمكانيات ومغوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر
32	تمهيد
33	المبحث الأول: سببسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر
33	المطلب الأول: إمكانيات الجزائر وخصائص إقتصادها
33	الفرع الأول: إمكانيات الجزائر الطبيعية والبشرية والإقتصادية
33	الفرع الثاني: خصائص الإقتصاد الجزائري
35	المطلب الثاني: الجهود المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي 2000-2016
35	الفرع الأول: المخطط الوطني لتطوير الفلاحة 2000-2004
37	الفرع الثاني: برنامج التجديد الفلاحي و الريفي 2000-2014
41	المطلب الثالث: أهمية القطاع الفلاحي ومساهمته في التنمية في الجزائر
41	الفرع الأول: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر
42	الفرع الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر
46	المبحث الثاني: أوضاع الإنتاج الزراعي في الجزائر
46	المطلب الأول: تشخيص الواقع الزراعي في الجزائر
46	الفرع الأول: تنمية القطاع الزراعي في الجزائر
49	الفرع الثاني: واقع الإنتاج النباتي في الجزائر
56	الفرع الثالث: واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر
61	الفرع الرابع: تدني الإنتاج والإنتاجية الزراعية الغذائية
62	المطلب الثاني: تهديدات وتحديات الأمن الغذائي
62	الفرع الأول: تهديدات الأمن الغذائي في الجزائر
66	الفرع الثاني: تحديات الأمن الغذائي في الجزائر
67	المطلب الثالث: سبل تحقيق الأمن الغذائي
67	الفرع الأول: الإستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية الزراعية و الأمن الغذائي في الجزائر
69	الفرع الثاني: وضع سياسة البحث و الإرشاد
71	خلاصة الفصل الثاني:
75	خاتمة عامة
78	قائمة المصادر و المراجع



مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي قطاع حساس لأنه يوفر الحاجة الأساسية (الغذاء) ونقصه وعدم توازنه يؤدي إلى أزمة إقتصادية و إجتماعية ، وتوفيره يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى إليه الدول لتحقيق التنمية الإقتصادية . عرف القطاع الزراعي الجزائري عدة تغيرات و تجارب في مجال التنمية الزراعية وذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها و التنظيمات القانونية المختلفة ، الهدف منها إدخال التوازن على الهيكلة الصادرات ومحاولة التقليل من التبعية للخارج في ميدان إستيراد المنتجات الغذائية ، ولعل من أبرز المشاكل التي تعيق أداء الزراعة الجزائرية ، وتواجه مسارات الأمن الغذائي تلك التي تتصل بقلة المخصصات الإستثمارية و التمويلية المتاحة للقطاع الزراعي، على المستويين العام والخاص ، مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالإحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء وتختلف الهياكل و الأنظمة التسويقية وضعف الجوانب التأهيلية للعاملين في هذا المجال ، وعدم الإستفادة من التكنولوجيا و البحث العلمي الزراعي .

تزداد أهمية الأمن الغذائي مع تزايد الوتيرة السكانية ومنه زيادة الطلب المحلي الذي لم يساير زيادة مواتية في الإنتاج يحدث مايعرف بالفجوة الغذائية والتي تسد عن طريق اللجوء إلى الإستيراد ، وهذا الأخير يتوقف بدوره على إمكانيات البلد من العملة و التي تعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه دول العالم الثالث و التي من بينها الجزائر .

الإشكالية:

إلى أي مدى إستطاعت الجزائر تحقيق أمنها الغذائي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، فقد ضمنت بعض الأسئلة المساعدة لتحليلها:

-فيما يتمثل مفهوم الأمن الغذائي؟

-مامدى مساهمة الدولة في تمويل القطاع الفلاحي؟

-ماهو واقع القطاع الزراعي في الجزائر؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بطرح الفرضيات التالية:

-حققت الجزائر أمنها الغذائي .

-يؤثر تصدير المواد الزراعية على نمو القطاع الزراعي في الجزائر .

أسباب إختيار الموضوع

هناك العديد من الأسباب التي دفعتني إلى إختيار هذا الموضوع نذكر منها:

1-الموضوع يندرج في إطار التخصص.

2-رغبة شخصية لمعرفة المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي.

3-معرفة الدور الذي يلعبه الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الإقتصادية .

4-الوقوف على حقائق الأمن الغذائي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الأمن الغذائي موضوع مهم وشيق ومحور إهتمام الجميع في كافة المستويات الدولية و العربية ، حيث لا يزال الأمن الغذائي يشكل تحديا ملموسا و قاسيا رغم توفر كل الإمكانيات لتحقيقه ، وهذا مايجعله مركز تفكير الدارسين و المهتمين بشأن الأمن الغذائي و المحاولة لتدارك السلبيات و تقديم الحلول للقيام به. أهداف الدراسة: تحاول هذه الدراسة تشخيص وضعية الجزائر في مجال الأمن الغذائي ومدى قدرتها على تحقيقه ومواجهة التهديدات للقضاء على الجوع وسوء التغذية ، مع إقتراح بعض الحلول و التدابير للتخفيف من حدته.

حدود الدراسة:

-الحدود المكانية:إقتصرت الراسة من ناحية الإطار الجغرافي دولة الجزائر.

-الحدود الزمنية: إشملت الدراسة الفترة الممتدة من (2008-2017)

المنهج المستخدم و أدوات الدراسة:

إعتمدنا في بحثنا على منهجين:

-في الجانب النظري:تطرقنا إلى مفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي ، إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك للوصول إلى نتائج دقيقة و الإلمام بالموضوع، كما اعتمدنا على الإقتراب التاريخي لربط الماضي بالحاضر.

-في الجانب التطبيقي :خصص كدراسة تطبيقية بالإعتماد على الإحصائي وذلك من خلال جمع المعطيات الاحصائية.

أدوات الدراسة:

نظرا لنقص المراجع تم الإعتماد على المراسيم و تقارير وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الديوان الوطني للإحصائيات ، وبيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعة ، و البيانات المستمدة من الدراسات و الأبحاث السابقة و بعض الكتب ومذكرات ماجيستار و دكتوراه.

الدراسات السابقة:

-الدراسة الأولى: هي عبارة عن أطروحة دكتوراه تحت عنوان "الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية" من إعداد فوزية غربي ، جامعة منتولاي .قسنطينة، سنة 2008، ولقد تمحورت اشكالية الدراسة حول قدرة الزراعة الجزائرية على تحقيق الإكتفاء النسبي في الموارد ذات الإستهلاك الواسع، مما يضمن لها إستقلاالا إقتصاديا. و أهم ما توصلت إليه الدراسة أن القطاع الزراعي يبقى غير مستقر، ويعرف حالة من التذبذب في مستويات الإنتاج الزراعي الغذائي، بحيث يعجز عن تلبية الطلب المحلي ، إلا بالجوء للخارج.

-الدراسة الثانية:

هي عبارة عن أطروحة دكتوراه تحت عنوان: "مشكلة الغذاء في الجزائر" من إعداد بن ناصر عيسى ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2005، ولقد تمحورت إشكالية الدراسة حول ماهي طبيعة المشكلة الغذائية في الجزائر؟ وماهي أسبابها؟ وكيف يمكن معالجتها؟ وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن ملامح المشكلة الغذائية في الجزائر تتحدد من خلال عدة من المؤشرات تتجمع إعداد سياسة زراعية ناجحة.

-الدراسة الثالثة:

هي عبارة عن أطروحة تحت عنوان "تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهةها" من إعداد حركاتي فاتح ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم الإقتصادية ، سنة 2018. تهدف الدراسة إلى تشخيص أزمة الغذاء في الوطن العربي سنة خلال الفترة(2000-2015)، إقتراح بعض الحلول المستقبلية لحل هذه المشكلة ومحاولة تقييمها ، بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجه الزراعة العربية ، حيث توصلت الدراسة إلى أن مقومات الأمن الغذائي العربي غير كافية لتحسينه ، خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة العربي وغياب إرادة سياسية عربية قوية ، للخروج من التبعية الغذائية للدول المصدرة .

-صعوبات البحث:

إن القطاع الزراعي يفتقر إلى البيانات و الإحصائيات الدقيقة حيث واجهنا تضارب كبير في الإحصائيات.

-محتويات البحث:

لإنجاز هذه المذكرة وضعنا مقدمة عامة تحتوي على الإشكالية و فرضيات الدراسة ، ثم قمنا بتقسيم البحث الى فصلين تلتهم خاتمة عامة.

-تطرقنا في الفصل الأول إلى عموميات الأمن الغذائي حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول تضمن مفاهيم الأمن الغذائي وأهميته و أهدافه إضافة إلى مستوياته وركائزه والعوامل المؤثرة فيه.

أما المبحث الثاني فقد إشتمل على مقومات الأمن الغذائي ومؤشرات الأزمة الغذائية و أثرها على الأمن الغذائي، إضافة إلى المشكلة الغذائية و العوامل المحددة لها في الجزائر.

-أما الفصل الثاني وضحنا فيه واقع الأمن الغذائي في الجزائر .

تتضمن الخاتمة أهم النتائج المتحصل عليها .



الفصل الأول
ماهية الأمن الغذائي

تمهيد:

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية، وركيزة أساسية لتحقيق نمو إقتصادي دائم، وذلك من خلال توفير حاجات السكان الغذائية، إما ذاتيا أو عن طريق التعاون مع الآخرين، كما يعتبر الأمن الغذائي طريق لتحقيق الأمن في العالم، ومنه يجب على كل دولة بإنتاج الغذاء بمستوى يتساوى مع الطلب المحلي أو يفوقه أحيانا للوصول إلى الإشباع ماديا و إجتماعيا و إقتصاديا وهذا ما يؤدي إلى حصول الأفراد على حياة صحية ومنتجة و بالتالي تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الفردي والأسري و على المستوى الوطني و الإقليمي و العالمي وللخوض في هذه القضية يجب التطرق إلى:

- مفهوم الأمن الغذائي.

- الأهداف من تحقيق الأمن الغذائي .

- المشكلة الغذائية و العوامل المحددة لها في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

قضية الأمن الغذائي مشكلة جوهرية، تأخذ أهمية بالغة في ظل بعض الظروف السياسية الخاصة، رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدول لسد فجوة الغذاء، إلا أنه لا يزال يشكل تحديا ملموسا وقاسيا ولفهم أبعاد هذه المسألة لا بد من التعريف ببعض المصطلحات

المطلب الأول: مفاهيم حول الأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر وللجميع الإمكانيات المادية، الإقتصادية، الإجتماعية لتلبية إحتياجاتهم الغذائية و بالتالي العيش في إستقرار.

-الفرع الأول: أولا: مفهوم الأمن الغذائي: (1)

هناك العديد من المفاهيم التي عاجلت موضوع الأمن الغذائي، وتختلف توجهات واضعيها، فالأمن الغذائي مفهوم يساعد في تعزيز الأمن منهج متكامل لحل مشكلات الغذاء والتغذية نذكر منها:

1- "يقصد بالأمن الغذائي من الناحية المبدئية قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد و القريب كما ونوعا بالاسعار التي تناسب دخلهم"

من خلال هذا التعريف، يتضح أن قضية الأمن الغذائي هي حصول المستهلك على حاجاته الغذائية الأساسية بما يضمن له حد أدنى من هذه المتطلبات بشكل منتظم و مستديم ، بغض النظر عن مصدر الغذاء سواء كان الإنتاج الغذائي محليا أو مستوردا. وبالتالي فان تحقيق الأمن الغذائي لا يستدعي بالضرورة إنتاج الحاجات الغذائية الأساسية في بلد ما، بل يتطلب الأمر توفير الموارد اللازمة لتلبية الحاجات الغذائية الاستهلاكية لمجتمع ما. حتى لو توفر الغذاء المطلوب في السوق كما ونوعا، فإن تحقيق الأمن الغذائي يقضي توفر الدخل الحقيقي الكافي الذي يلبي حاجات المستهلك . ولا يكون هناك الدخل الكافي إلا إذا توفر الشغل أي توظيف أفراد المجتمع، وهذا يقود إلى ضرورة الاستثمار.⁽¹⁾

2- مفهوم الأمن الغذائي:²

الأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير

¹ قصوري ريم، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة، حالة الجزائر-مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية(غير منشورة)، جامعة باجي مختار عنابة 2011.2012 ص60

² محمد ولد عبد الدائم، "مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي"، 2004، منشور على الموقع "www.aljazeera.net" اطلع عليه بتاريخ 17-06-

السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً.

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً. ويعرف أيضاً بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسها توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعتاد أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

أ: لقد صرحت صيغ عديدة لهذا المفهوم تختلف اختلافات طفيفة في التفسير لكن يبدو أن هناك إجماع حول المبادئ الأساسية للأمن الغذائي ويمكن لهذه المبادئ كما جسدها تعريف البنك الدولي أن تميز على النحو التالي¹:

- ✓ التأكيد على تحصيل الطعام وليس على عرضه.
- ✓ التأكيد على تحصيل الغذاء من قبل كل الناس متضمناً إن النظرة الإجمالية ليست كافية، وأن وضع الأفراد والمجموعات الاجتماعية المعرضة للخطر يعد أمراً بالغ الأهمية
- ✓ يشير التعريف إلى وفرة الغذاء وقدرة الحصول عليه.

أن هذا التعريف لا يدلنا على كيفية الحصول على هذا الغذاء من الإنتاج الوطني، أو عن طريق التبادل الدولي كما انه لا يراعي مستوى التنمية الاقتصادية لهذا البلد أو ذلك فالتعريف يبدو أنه وفي نهج المؤسسة الدولية في مقاومة النزعة الذاتية لمفهوم الأمن الغذائي والدفع أكثر فأكثر لتحرير التجارة الدولية وهذا هو الدور الذي تقوم به الآن المنظمة العالمية للتجارة باعتبار هذه النزعة مشوهة للتجارة الدولية.

1 امال عبد الله فوزي، "الامن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء"، دار الحنادرية، ط1، سنة 2017، ص 100

الفصل الأول ماهية الأمن الغذائي

ب: أما التعريف الثاني فقد عرفته: على أنه قدرة جهاز الإنتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع.

فبينما ترى البلدان المتقدمة، بأنه تلك الكمية الغذائية المنتجة التي تتجاوز الكمية الضرورية للحفاظ على العادات والأنماط الموجودة، فإن البلدان النامية ترى أنه: يكفي توفير الغذاء بمختلف أنواعه، والذي يتناسب مع مستواها في ضمان الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة وعلى هذا المستوى فإن الأمن الغذائي يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية ككل، وقدرة جهاز الإنتاج لفلاحى الوطني، دون أن ننسى قدرة البلاد المالية التغطية العجز عن طريق الاستيراد.

ج: أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية فلقد عرفت الأمن الغذائي على أنه: "توفير الغذاء بالكمية والتوعية اللازمين للنشاط و الحيوية وبصورة مستمرة لكل افراد الامة إعماداً على الانتاج المحلي أولاً، وعلى اساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم و إمكانياتكم المادية"¹

■ يعرف الأمن الغذائي حسب منظمة الاغذية والزراعة (faq) بأنه ذلك الوضع الذي يتاح فيه لجميع الناس في كل الأوقات القدرة المادية، الاجتماعية والاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الآمن و المغذي وتحقق لهم حياة نشطة وصحية.

■ يتحقق الامن الغذائي في الدولة عندما يكون إنتاج و تسويق و تنظيم تلك الدولة قادراً على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات حتى في أوقات الأزمات وفي أوقات تردي الإنتاج المحلي و ظروف السوق الدولية، ومن هنا يمكن اعتبار الأمن الغذائي من أهم وظائف الدولة الأساسية.

ثانياً: تعريف منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة للامن الغذائي²:

إيستناداً إلى التعريف الذي أعطاه مؤتمر القمة العالمية للأغذية في روما الذي عقد في روما عام 1996: يتحقق الامن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بغرض الحصول من الناحيتين المادية والإقتصادية على أغذية كافية وسليمة و مغذية تلي حاجاتهم التغذوية وتتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشو حياة توفر لهم النشاط و الصحة، ولا يعني هذا فقط وجوب توافر الكمية الكافية من الأغذية في بلد ما، بل أيضاً يملك

¹ العجال عدالة، سهيلة شيخاوي: نموذج التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية .. آفاق 2020 مجلة الباحث الاقتصادي العدد غير مذكور، جامعة عبد الحميد بن

باديس، مستغام، 2018، ص 03.

² p.1 (2002)'p.1 Faq'state of food in secur itityin the world

الفصل الأول ماهية الأمن الغذائي

السكان القدرة على شراء تلك الاغذية، وكان الهدف الذي حدده مؤتمر القمة يقضي بخفض عدد من يعانون من انعدام الامن الغذائي من 800 مليون نسمة بحسب تقديرات عام 1995 الى 400 مليون نسمة في عام 2015

وانطوى هذا المفهوم على توسيع كلي يتضمن السلامة الغذائية و التوازن في المكونات المغذية ليكون بذلك أكثر تعريف للامن الغذائي ويؤكد هذا المفهوم أن "الامن الغذائي على المستويات الفردية و الاسرية و الوطنية و الاقليمية و العالمية يتحقق عندما يكون لدى الجميع وفي جميع الاوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم و تفضيلاتهم الغذائية لممارسة حياة فاعلة وصحية"

إن تعاريف الامن الغذائي متعددة نتيجة تباين وجهات النظر لهذا المفهوم، حيث يركز البعض على ان الأمن الغذائي يعني "قدرة وطن أو إقليم معين على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية في الحلات الحرجة و الطارئة الإستثنائية .

الفرع الثاني: أهمية الامن الغذائي

تمتلك إستراتيجية الامن الغذائي هدفا يقضي على زيادة الجهود الخاصة بزراعة المحاصيل من اجل زيادة القدرات الخاصة بالتنافس و الانتاج، من اجل الوصول الى الاكتفاء في استهلاك المواد الغذائية، وتكمن أهمية الامن الغذائي في عدة نقاط وهي:¹

-التشجيع على الاستثمار من اجل الحصول على دخل اضافي للاسر، حيث يشجع ذلك الامر على زيادة كمية استهلاك الغذاء

-تسبب الهجرة من الريف الى المدينة في زيادة استهلاك الاغذية بسبب فرص لعمل التي تتوفر لتلك الفئة، مما يساهم في حصولهم على الغذاء

-عدد السكان في ازدياد دائم، ولا شك بان هذه الزيادة السكانية تعني زيادة الطلب على الغذاء ولهذا يجب على الدول توفير الغذاء بكميات أكبر ومجازاة الطلب المتزايد على السلع من اجل حماية نفسها من حصول العجز الغذائي²

-زيادة الفاعلية الانتاجية للانتاج الزراعي و ذلك عن طريق استخدام الالات الزراعية والتقنيات الحديثة الخاصة بالزراعة

¹ محمد ولد عبد الدائم، مرجع سابق

² 'p.1 (2002)'state of food in secur itityin the world

-ارتفاع المستوى المعيشي لطبقة الريفيين، ويكون ذلك من خلال مساعدة المرأة الريفية في عملية التنمية في نطاق الزراعة، او من خلال زيادة الدخل الاقتصادي

الفرع الثالث: الاهداف من تحقيق الامن الغذائي

إن تحقيق هذه الغاية يستوجب توجيه التنمية الزراعية بصفة خاصة لتحقيق الاهداف التالية:

الهدف الاول:

زيادة الانتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية، خاصة ان هذا الاخير في ازدياد مطرد بفعل عوامل نذكر منها:¹

-زيادة عدد السكان او النمو الديمغرافي :

فحجم الاستهلاك من المواد الغذائية يتزايد بإزدياد عدد السكان وبالتالي فإن الانتاج الزراعي ينبغي أن يواكب الزيادة الحاصلة في عدد السكان تفاديا لحصول عجز غذائي.

-ارتفاع مداخل الأسر:

ينعكس النمو الاقتصادي في زيادة مداخل الأسر كما أن تشجيع الإستثمار من شأنه أن يتيح للأسر مداخل إضافية وهو مايشجع هذه الأسر على زيادة حجم إستهلاكها من المواد الغذائية بحيث تفيد بعض الإحصائيات أن مرونة الإنفاق على الغذاء بالنسبة للدخل في البلدان التي قطعت شوطا في طريق النمو لتصل إلى 0.6 وهو مايعني أن الزيادة في الإنفاق على الغذاء بمقدار 6 وهي نسبة لا يستهان بها .

-التحضير :

ينجز عن الهجرة المتزايدة للسكان نحو المدينة في حجم الإستهلاك من الموارد الغذائية، وذلك نظرا لما توفر المدينة من فرص للعمل ومن قنوات تسهل الحصول على الغذاء.

الهدف الثاني:

تحسين اداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية، و الإدخال المتزايد لمختلف الإبتكارات و الإختراعات التقنية الزراعية و ذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة العربية و تمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري في مختلف البلدان العربية .

الهدف الثالث:

تنمية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية و الخدمات توجهها نحو إقامة سوق عربية مشتركة

الهدف الرابع:

الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخولهم الإقتصادية وجعل المرأة الريفية تصطلع بدورها في التنمية الزراعية¹

- إن تحقيق الأهداف يستلزم التركيز على الأمور التالية :

تعزير التكامل الإقتصادي خاصة في الميدان الزراعي

تعزير قدرات الإستحواء على التكنولوجيا الزراعية

توفير الظروف المناسبة للتمويل والإستثمار في الميدان الزراعي

تطوير علاقات التبادل التجاري مع المحيط الخارجي (الدول و التكتلات الإقتصادية) بما يتماشى مع المصالح

الآتية و المستقبلية للتنمية الزراعية

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الامن الغذائي

يتكون الأمن الغذائي من عدة أبعاد و مستويات ، التي تحدد قدرة الدولة على تحسين مستوى الغذاء للأفراد

ليساهموا في العملية الإنتاجية، وتعتبر درجة التقدم الإقتصادي إحدى العوامل الرئيسية لتحديد هذه المستويات

الفرع الأول: أبعاد الأمن الغذائي

بحسب الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام 2009 يتحقق الأمن الغذائي عندما

تتوافر لجميع الناس ، في كل الأوقات ، الفرص المادية و الإجتماعية و الإقتصادية، للحصول على أغذية كافية

وسليمة و مغذية تلبي إحتياجاتهم الغذائية و أذواقهم وتكفل لهم حياة موفورة الصحة و النشاط

بالإستناد إلى هذا التعريف ، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وهي:²

1- **توافر الأغذية** : يؤدي توافر الغذاء دورا بارزا على صعيد ضمان الأمن الغذائي ، من الضروري إيصال

الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان سواء عن طريق الإنتاج المحلي او الإستيراد أو مساعدة

¹ نفس المرجع السابق ، ص (13-15)

² يوسف بن بزة: محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، العدد 38، جامعة باتنة ، سنة 2018 ص

غذائية على أساس ثابت علما أن هذا البعد ليس كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب

ب-الحصول على الأغذية: تستند القدرة على الوصول الإقتصادي و الوصول المادي ، و يحدد الوصول الإجتماعي والحصول عليه،أما الوصول المادي فيحدد من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما في ذلك الموانئ و الطرقات و السكك الحديدية و الإتصالات و مرافق تخزين الأغذية،وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق و مداخيل الزراعة و الغابات و مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دور رئيسي في تحديد نتائج الأمن الغذائي.

ج-إستخدام الأغذية: يحتوي إستخدام الأغذية على بعدين مختلفين الأول يكمن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية المتاحة على نطاق واسع للأطفال دون سن الخامسة وهي تتضمن الهزال و التقزم و النقص في الوزن ، و تعتبر قياسات الأطفال دون سن الخامسة دلائل تقريبية فعالة للوضع التغذوي بحمل السكان،ويتم تسجيل البعد الثاني من خلال عدد من المحددات و مؤشرات المدخلات التي تعكس نوعية الأغذية و التجهيز إلى جانب شروط الصحة والنظافة ما يحدد كيفية إستخدام الأغذية المتاحة بشكل فعال.

د-الإستقرار: يجب الحصول على غذاء كاف في جميع الأوقات ،فقد تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرض للمخاطر التي تهدد الإستقرار و مداها،و تشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للمخاطر المنطقة المجهزة للري ما يوفر مقياسا لمدى التعرض للصدمات المناخية ،وحصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات الغذائية،وثمة مجموعة ثابتة من المؤشرات تظهر المخاطر و الصدمات التي تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي مثل:تأرجح أسعار الأغذية و المدخلات ،و الإنتاج و الإمدادات ،و تغطي مجموعة المؤشرات عددا من إجراءات الإستقرار بما في ذلك مؤشر عدم الإستقرار السياسي.¹

¹ نفس المرجع السابق ،ص 18

الفرع الثاني: مستويات الأمن الغذائي¹

على ضوء تعريف الأمن الغذائي تتراوح مستويات الأمن الغذائي بين الحد الأدنى الذي يمثل مستوى الكفاف، والحد الأقصى الذي يعبر عن المستوى الكماليات (إن صح التعبير) ، بحيث يعني قدرة الدولة على رفع مستوى العذاء لأفرادها ليساهموا في العملية الإنتاجية على أكمل وجه ، ويعد درجة التقدم الاقتصادي إحدى العوامل الرئيسية لتحديد هذه المستويات ، ويجب الإشارة إلى أن استراتيجية الأمن الغذائي تصبو إلى انتقال من مستوى الكفاف الى المستوى الأعلى للأمن الغذائي.

1 - مستوى الكفاف:

وفقا للمقررات الصادرة من المنظمة العالمية الزراعة و الغذاء (fao) ، فإلى مستوى الكاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، و الدولة ملزمة بتحقيق هذا الحد الأدنى من الحاجيات الغذائية للأفراد للإستمرار حياتهم و تلبية حاجاتهم الضرورية للحياة ، فضلا عن الغذاء . ومن الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البعد الإستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الإنسان حيا.²

2- المستويات الوسطي:

و يمثل المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف و لا يصل إلى المستوى المحتمل و يعتبر هذا المستوى عن القدرة من التخلص من سوء التغذية و الذي يتم التخلص منه عن طريق كفاءة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.³

3- لمستوي المرتقب :

| يعبر هذا المستوى علي قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يسمح لرعاياها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه ، وبكفاءة عالية ، فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي للمسألة ، أي طاقات الإنتاج من جهة ، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى . وعليه يعتمد هذا المستوى المتوقع (الكماليات إن صح القول) من الغناء طى شقي معادلة الأمن الغذائي وهما :

-عرض الغذاء و تعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية.

¹ السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون ، "إقتصاديات الموارد و البيئة" ،الدار الجامعية، 2007ص 187

² لرقام جميلة، "الأمن الغذائي في الدول العربية" ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006،ص 36

³ عنان فاطمة الزهراء، "التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي" ، ملتقى دولي حول الانتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي، جامعة عنابة، 22-23 نوفمبر 2010.

- طلب الغذاء : فتوفير عرض الغذاء لا يكفي وحده لتحقيق الطلب عليه ، لان كلما إرتفع الدخل الشخصي المتاح ، زاد المستوي المحتمل من الغذاء و الذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج ، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني . وبالتالي يتطور البلد ويلتحق بالدول المتقدمة.¹

المطلب الثالث: الركائز و العوامل المؤثرة في الامن الغذائي

ينبغي أن يقوم الأمن الغذائي و يؤسس على ركائز و عوامل متعددة نذكر منها:

الفرع الاول :ركائز الأمن الغذائي

تحدد المنظمة العالمية للصحة مفهوم الأمن الغذائي بكونه "كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة - خلال عمليات إنتاج وتصنيع و تخزين و توزيع إعداد الغذاء - لضمان أن يكون الغذاء آمنا و موثوقا به وصحيا و ملائما للاستهلاك الآدمي . فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل الإنتاج الزراعي و حتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير ، و يحمل في ثناياه ثلاثة مرتكزات أساسية اعتبرتھا المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي هي :

1- : - وفرة السلع الغذائية : تتجسد المرحلة الأولى في " توفير السلع الغذائية ، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته لأنه بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية ، و عندما تحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية و التي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية .

2- : - وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم : بعد ذلك تأتي مرحلة توجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى الجودة و النوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم و الكيف في السلع الغذائية ،وهنا بدا التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل ، ثم بعد هذه المرحلة تأتي الأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك .

3- : - أسعار السلع في متناول المواطنين : في المرحلة الخيرة بدا التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف باسان الغذاء و يقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إيماء رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى و

¹ لرقام جميلة ،مرجع سبق ذكره،ص37

الفصل الأول ماهية الأمن الغذائي

الدنيا أو تخفيض أسعار السلع و هذا يرجع إلى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي.¹

الفرع الثاني:العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

أظهر التحليل السابق لأوضاع الأمن الغذائي وإتساع الفجوة الغذائية وإنخفاض الإكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية ،و في الواقع يرتبط هذا الوضع بكثير من المتغيرات ،ومن أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي و هي كالتالي:²

1-العوامل الديمغرافية:يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة،فإذا شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة،فسوف يؤدي هذا إلى إختلالات على مستوى عرض و طلب الغذاء ،كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف و الحضر،حيث تؤدي الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول (الطالب للعمالة)،إلى تزايد كبير لسكان المدن و حرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق كما أدى تحسن الوضع الإقتصادي إجمالاً في معظم الأقطار في العقد الماضي إلى إرتفاع مستويات الدخل الفردية وتغيير النمط الغذائي الإستهلاكي تبعاً لذلك،و إلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة إستقطابهم من طرف القطاعات الأخرى،ويصاحب النمو الإقتصادي-عادة-تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر،بحيث يتوالى إنخفاض سكان الأرياف وإزدياد سكان الحضر ،ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الإستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعاً في الحضر منه في الريف،فإن انتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية و تغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الإستهلاكي المستورد،ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى إستهلاك أفضل وأكثر تنوعاً.

2-العوامل الطبيعية:

يعزي قصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل الطبيعية أهمها:

-إنخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة المساحة الكلية

¹ سلاطينة بلقاسم، عرعور مليكة: معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، جوان 2009، ص 8

² صبحي القاسم، الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد سوفان، عمان، 1993، ص 99-102

- إعتماد أغلب الزراعات عن العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب و التقلب من عام إلى آخر
- عدم كفاية مصادر المياه وسوء إستغلالها و الميل نحو الإنتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية
- دور الإنسان في الإستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية و تدمير البيئة
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة.

3-الخيارات التنموية الكلية:

تنطوي عملية التنمية عادة على تحول الإقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى إقتصاد يتعاضد فيه دور القطاعات الإقتصادية الأخرى، و في كثير من الإستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم. وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة و القطاعات الأخرى، كما لا يعطي إهتمام كبير لتعزيز البحث و الإستثمارات في الزراعة، رغم قول بعض الإقتصاديين أن أي ثروة صناعية تحدث لا بد أن تسبقها بعقود على الأقل ثروة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان.¹

¹ رزيقة غراب: إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع و آفاق،مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير والعلوم التجارية،العدد13،جامعة سطيف،الجزائر،2015،ص 4-5

المبحث الثاني: مقومات ومؤشرات الأمن الغذائي

شكل الأمن الغذائي قضية محورية ضمن دائرة الأمن الشامل للدولة و إستقرارها و ابعادها المختلفة،وعلى هذا الأساس، فإن الأمن الغذائي وعناصر تكوينه ،وأن تتم الإشارة إلى المؤشرات التي يتم القياس على أساسها، والحكم على كفاءة وجهود تحقيق الأمن الغذائي وفعاليت الاليات المتبعة في هذا الإطار.

المطلب 01: مقومات ومؤشرات الأمن الغذائي

الفرع الأول: مقومات الأمن الغذائي

تتمثل مقومات الأمن الغذائي في خصائص الدولة الجغرافية و المناخية ووفرة المصادر المائية و الموارد البشرية ووفرة الأراضي الزراعية والمراعي و الغابات ، ووفرة الثروة الحيوانية و إمتلاك التكنولوجيا الحديثة.

يمكن ذكر اهم المقومات الأساسية للأمن الغذائي فيما يلي :

1-الأمن المائي:

تمثل قضية المياه أحد أهم المقومات الأساسية في توفير الغذاء للدول،وتعد قضية سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، إذ تسعى معظم دول العالم للعمل بكل قوة للسيطرة على مصادر المياه،إلى جانب الأرض الصالحة للزراعة بهدف إنتاج الغذاء اللازم،وتلبية الإحتياجات الأساسية للسكان.

إن هناك إرتباطا وثيقا وواضحا بين الأمن الغذائي والامن المائي اللذان يعتبران من أولويات الأمن القومي للدول بإختلاف مكائنها او مواقعها،ولا يمكن الفصل بينهما تماما،وعند الحديث عن الأمن الغذائي والأمن المائي فإن هناك إشارة إلى منظومة بيئية كاملة تحتاج إلى الدراسة والتحليل لتحديد أفضل الأساليب لإدارة ماهو متاح بأفضل السبل

تعاني الكثير من الدول العربية من ندرة حقيقية في المياه،وتعتبر مثل السعودية و البحرين و الكويت و قطر والإمارات و الأردن وليبيا و اليمن الأشد فقرا للمياه،حيث تعتمد الزراعة في الدول الخليج على المياه الجوفية والتي تدهورت بصورة كبيرة من حيث الكمية و النوعية أين زادت ملوحتها،وهو ما أصابها من تلوث نتيجة الإستخدام غير المقنن للأسمدة و المبيدات وأساليب الري الخاطئة

2-الأراضي الصالحة للزراعة:¹

تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة من أهم المقومات الأساسية و المهمة في المشاريع و القطاعات الزراعية والفلاحة، و في حال ندرتها يجب العمل على سياسات ومشاريع من أجل إستصلاح الأراضي مع التشدد والحزم في مكافحة التصحر، و حماية الغابات و المحميات، و العمل على الإهتمام بالإستثمار في الأراضي الزراعية المتوفرة الصالحة للزراعة،

3-الثروة الحيوانية:

إن الثروة الحيوانية هي مرتكز أساسي لتحقيق جزء مهم من المواد الغذائية (اللحوم و الألبان)،وبالتالي هناك ضرورة للتعميق في مسائل تربية الحيوانات و الحفاظ على الأراضي الصالحة للمراعي،وعلى صعيد الثروة البحرية من الأسماك و المنتجات البحرية،وعصرنة مشاريع تربية المائيات بما يتلائم مع التغذية المتوازنة للسكان، لهذا تعد الثروة الحيوانية مهمة للأسباب التالية:

"توفير الحاجات الغذائية للإنسان، وزيادة الدخل القومي للعديد من الدول،والمساهمة في تنشيط القطاع الصناعي، بحيث تمثل الثروة الحيوانية المواد الأولية للعديد من الصناعات، فهناك صناعات عديدة تدخل فيها المنتوجات الحيوانية.

4-الإدارة الرشيدة: إن إدارة الموارد الغذائية، ومنهجية الإستثمارو التخزين، هي عمل رئيسي في الحفاظ على الثروة الغذائية،وهنا تشير إلى عدة جوانب تتمثل أهمها في منع الهدر و الإسراف وإنتاج علاقات التبادل و التعاون التجاري،بالإضافة إلى المقومات التي سبق ذكرها نذكر كذلك المقومات التالية:

قوة العمل

التكنولوجيا الحديثة والبحوث الزراعية

الموارد البشرية²

الفرع الثاني: مؤشرات الأزمة الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي

يقصد بمؤشرات الأزمة الغذائية بتلك المؤشرات التي تعكس مدى اعتماد البلد على العالم الخارجي في تدبير الإحتياجات الغذائية و التي يمكن تحديدها في الآتي:

¹ صحيفة الوسط،الأمن المائي و الأمن الغذائي بين الموازنة أو الخيار،2009،على

الموقع www.alwassatnews.com/news/304568.html،اطلع عليه يوم 20-08-2020 على الساعة 11.00.

² سارة زقبية،الثروة الحيوانية،2018،على الموقع <http://mawdoo3.com>،بتاريخ 22-08-2020،على الساعة 11.00

1-الإكتفاء الذاتي:

يعرف الإكتفاء الذاتي على: "قدرة المجتمع على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس و على الموارد وإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"

إلا أن هذا المفهوم أثرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:¹

1-1الطابع الإيديولوجي لهذا المفهوم:

حيث يعتبر مفهوم الإكتفاء الغذائي الكامل مفهوم عاما وغير واضح إذا لم يوضح في إطار جغرافي و تاريخي محدد كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة إيديولوجية

1-2 نسبية مفهوم الإكتفاء الذاتي الغذائي: وتتجلى هذه النسبية في الغموض الذي يسود الإجابة عن حقيقة الإكتفاء الذاتي الغذائي وفي هذا الصدد لابد من ربط مستوى الإكتفاء الذاتي الغذائي بالمستوى الإقتصادي و المعيشي للمجتمعات.

1-3 عدم إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا:

الإكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء في احتياجاتها.

1-4مدى العقلانية الإقتصادية لهذا المفهوم:

ويتعلق هذا التحفظ بمدى العقلانية بالنسبة إلى القرار الإقتصادي القاضي بسياسة الإكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ أن الموارد الزراعية محدودة و القطاع الزراعي هش، لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية، مما يجعل التمويل عليه بصورة مطلقة قرارا إقتصاديا غير رشيد ورغم وجهة التحفظات حول مفهوم الإكتفاء الغذائي الذاتي الكامل، فإن إعتقاد سياسة الإكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الإستهلاكية يعتبر خيارا إستراتيجيا يجب على الدولة عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن .

وعلى العموم فإن الباحثين الإقتصاديين يعتبرون مفهوم الإكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوما خياليا، بل هناك ميل إلى رفضه على إعتبار أنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالموارد الغذائية مع الدول الأخرى²

¹ عبد الكريم حمران، مقال الركن الأخضر

² د. فوزية غربي. الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت حزيران، سنة 2010 ص 51-

ويعرف الإكتفاء الذاتي أيضا على أنه: "قدرة أي بلد على الوفاء بالحاجيات الغذائية محليا وبالتالى فهو أمن غذائي ذاتي"

ولتلبية خطة الإكتفاء الذاتي يجب مراعاة مايلي:

-محدودية المراد الزراعية في أي قطر تبقى نسبية فضلا عن الظروف الماخية التي تعتمد على المنافسة و التبادل التجاري

-الإفتتاح التجاري العالمي خاصة"في ظل الدول الخاصة"تطبيق قانون النسبية

-التقدم التكنولوجي في الصناعات الغذائية

-إرتفاع مستويات المعيشة ومايترتب عنه من تنوع طلبات السكان للغذاء.

-بالتالى فإن الإكتفاء الذاتي ليس من مصلحة معظم الأقطار و لكن الأهمية الأساسية في الإكتفاء الذاتي

كانت في السلع الغذائية الأساسية

2 -الفجوة الغذائية:¹

إن الفجوة الغذائية هي عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الإحتياجات الغذائية، وعادة يتسم سدادها عن طريق الإستيراد، وبذلك نجد أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية، إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، وبذلك نجدتها تهتم بالجانب النوعي للمشكلة وليس بجانب الكمي .

فالفجوة الغذائية تشير إلى الفرق كمية الإنتاج المحلي من السلع المغذائية و الكمية المستوردة من الخارج لتلبية إحتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من أسعار حرارية و بروتينات... الخ.

3 - مفهوم التبعية الغذائية:

التبعية لعورة عامة نعني السيادة المنقوصة في مجال معين قد تكون على مستوى السياسي أو الاقتصادي ، وعليه فإنها تعي عدم قدرة الدولة على تلبية حاجاتها لسكان من الموارد الأساسية الأستهلاكية لغذائهم انهم اليومي ، و تكون مرغمة على توفير هذه الموارد عن طريق الاستيراد من الخارج لأن أي اختلال و ندرة بعرض

¹ قصوري ريم، مرجع سبق ذكره، ص 63.

السكان إلى نقص في التغذية و بالتالي انتشار الأمراض و المجاعة مع وجود المنظمات الدولية الإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن إتفاقيات وتشريعات معتمدة يخفف من حدة هذه الوضعية.¹

مؤشرات التبعية الغذائية : تعد المؤشرات التي تقيس مدى تقدم البلد نحو تحقيق قدر متزايد من الاكتفاء الذاتي و من بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي : ا ا مدى التركيز الجغرافي لمصادر العذاء المستورد لبيان ما إذا كانت الدولة المعنية تعتمد عن دولة واحدة أو على عدد محدود من الدول للحصول على نسبة كبيرة من وارداتها الغذائية . - نسبة اعتماد الدولة على استيراد الأغذية . نصيب الفرد من الحبوب بالكيلو غرام . | نسبة المدفوعات من الواردات الغذائية إلى حصيللة منظورة و غير المنظورة و تعتبر الدولة التي تلتهم وارداتها الغذائية 30 % أو أكثر من حصيللة صادراتها في وضع محرج و من ائم تقع في منطقة الشعبية و تعتبر الدولة التي تمثل وارداتها الغذائية أقل من 10 % من حصيللة صادراتها ضمن منطقة الاستقلال .²

المطلب الثاني: المشكلة الغذائية و العوامل المحددة لها في الجزائر

تعتبر المشكلة الغذائية مشكلة متعددة الجوانب ، وحلها لا يرتبط بزيادة الإنتاج و تخفيض تكلفته فقط، بل بوضع استراتيجية للإستخدام العقلاني للموارد الإنتاجية ،تقوم على فهم الجوانب النوعية و الكمية لحاجة الإنسان في العذاء .

الفرع الأول: تعريف المشكلة الغذائية

تدل المشكلة الغذائية على توافر عدد كبير من الجوعى الذين لا تتوافر لديهم التغذية الكاملة والتي تشد الجسم بكل الطاقة التي يحتاجها ، وبكل المقادير المتنوعة لحفظ توازنه، بمعنى أنها تتمثل في عدم كفاية العذاء المتوفر لاحتياجات الأفراد الغذائية أي محدودية العذاء (كما ونوعا) مقابل الاحتياجات الغذائية.

كما تعرف المشكلة الغذائية (مشكلة الأمن الغذائي) بعدم قدرة أو كفاية الإنتاج الغذائي المحلي لتلبية الطلب المحلي على العذاء وبالأخص المواد الغذائية الأساسية لأي بلد كان، كما أنها تدل على العجز الغذائي الذي يتمثل إما بنقص التغذية أي عدم توافر الطعام بالكمية الكافية لتأمين السعرات الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو جسم الإنسان و إما بسوء التغذية أي عدم توافر التغذية من حيث النوعية.

¹ لرقام جميلة،مرجع سبق ذكره ،ص 20

² فوزية غربي،مرجع سبق ذكره ،ص 54

الفرع الثاني: محددات المشكلة الغذائية في الجزائر

يمكن إرجاع أسباب المشكلة الغذائية في الجزائر بالأساس إلى قصور الإنتاج الزراعي المحلي من مواجهة الطلب الغذائي لسكانها، بالإضافة إلى الأسباب التالية :

الأسباب الديموغرافية: يعتبر ارتفاع عدد السكان و معدل النمو السكاني وتحسين مستوى الدخل والمعيشة من العوامل الأساسية لارتفاع مع حجم الطلب على المواد الغذائية، والجزائر على غرار دول العالم النامية تعاني من هذه الأسباب، وتعتبر معرفة حجم السكان ووتيرة نموه وتوزيعه الجغرافي من العناصر الأساسية في تخصيص الموارد والثروات الوطنية والتكفل باحتياجات السكان، وتجدد الإشارة هنا أنه بلغ عدد سكان الجزائر 1836000 نسمة سنة 2016 بنسبة نمو ديموغرافي قدرت بـ 2.17، (ons، 2017) وتشير التوقعات أنه سيرتفع عدد السكان إلى حوالي أكثر من 44 مليون نسمة سنة (2030) وإلى أكثر من 52 مليون نسمة في أفق سنة 2050، وسيترتب عن هذه الزيادة المعتبرة زيادة في الطلب على الغذاء وهو ما يمثل تحديا كبيرا للجزائر في توفير الغذاء بالكميات المطلوبة و بشكل مستدام، خاصة وأن مساحات الأراضي الزراعية في تناقص منذ الاستقلال نظرا للزحف العمراني الذي أتي على الأراضي الزراعية الخصبة، إضافة إلى ارتفاع نسبة الحضر على الريف مما أدى إلى تزايد حجم الطلب على المواد الغذائية بفعل تحسن نمط الحياة في المدن مقارنة بالريف وإلى ضعف وانخفاض الإنتاج الزراعي لقلة اليد العاملة الزراعية وخاصة المؤهلة والشابة منها يسبب هذه الهجرة¹.

السياسة الاجتماعية: لقد تميزت الفترة من 1987 إلى 1990 بسياسة دعم الأسعار منها الماء والطاقة والخدمات عموما ودعم أسعار المواد الغذائية خصوصا (الدقيق، الخضر الجافة، الحليب ومشتقاته الزيوت...) مما سمح للمواطن الجزائري بانو صول إلى مستويات استهلاك وحماية اجتماعية مقبولة وتحسن كمي نوعي في الوجبة الغذائية خلال هذه الفترة، أما في فترة ما بعد التسعينات وجد أن سياسة الدعم مكنت السكان من الحصول على وجبات غذائية مقبولة ولكن بالمقابل مكنت الأسر ذات المداخيل المرتفعة من استهلاك السلع المدعمة بقدر أعلى وحملت ميزانية الدولة مبالغ معتبرة، ومع اتساع المجال الذي تغطيه الخدمات العمومية وتعرض الدولة لأزمة مالية بفعل انخفاض عائدات المحروقات في أوائل التسعينات وتراكم المديونية الخارجية دفع

¹ شيخاوي سهيلة، السياسات الاقتصادية للإستثمار الزراعي و دوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة 2018-2019، ص 112.

الفصل الأول ماهية الأمن الغذائي

الدولة إلى تطبيق برنامجي التكيف والتعديل الهيكلي فقامت بتحرير الأسعار وإلغاء الدعم المائي لمعظم السلع والخدمات. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطن وانشدادان الفقر والبطالة .

العوامل الطبيعية: وتشمل الأراضي الزراعية والظروف المناخية والموارد المائية، حيث تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية منها محدودة مقارنة بالمساحة الإجمالية وعدد السكان في الجزائر، إذ بلغت مساحة 5 الأراضي الصالحة للزراعة 4414316 كلم مربع أي بنسبة 17 % ، 3 من المساحة الكلية ونسبة 2 ، 62% من الأراضي الزراعية المروية من إجمالي الأراضي الزراعية سنة 2013 حسب بيانات البنك الدولي أما عن الظروف المناخية فينقسم الإنتاج الفلاحي من حيث تأثره بالعوامل المناخية إلى ثلاثة فئات: وهي **الفئة الأولى:** المنتوجات التي هي تقريبا في مأمن من التقلبات المناخية خاصة كمية الأمطار المتساقطة سنويا وتشمل الفواكه والخضر (خاصة المسقية) واللحوم البيضاء والبيض.

الفئة الثانية: المنتوجات التي لا تتأثر كثيرا و بشكل متأخر في حالة استمرار الجفاف، تتمثل في الحليب واللحوم الحمراء والمزروعات الصناعية .

الفئة الثالثة: المنتوجات التي تأثر كثيرا بالظروف المناخية وتشمل الحبوب الشتوية والبقول الجافة والأعلاف، وبصفة عامة يعتبر تساقط الأمطار بالكميات الكافية وفي الموعد المناسب عاملا محددًا للإنتاج الزراعي الغذائي، وهي تتحكم في إنتاج المواد الأساسية كالحبوب بدرجة كبيرة حيث أن سقوطها بالكمية المناسبة ليس كاف للحصول على إنتاج كمي ومردودية جيدة من الحبوب إذا لم تتوزع كميات الأمطار المتساقطة بشكل مناسب عبر الموسم الزراعي¹

العوامل البشرية: عانى و ليزال يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من نقص في الإطارات الفنية واليد العاملة الزراعية المؤهلة ما أثر سلبا على تطور الإنتاج الزراعي، ويعود سبب ناك إلى ضعف التكوين وخاصة في بعض التخصصات مثل التهيئة الريفية والمكننة الفلاحية وقلة أو علم توفير الظروف الاجتماعية والمادية والمعنوية المناسبة لاستقرارهم حيث بلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة (10.8) من إجمالي المشتغلين في الجزائر سنة 2013 حسب إحصائيات البنك العالمي ويرجع هذا النقص إلى توجه اليد العاملة نحو باقي القطاعات (الصناعة، البناء والأشغال العمومية والخدمات.. لما تقدمه من مداخيل جيدة وامتيازات اجتماعية وصحية كالمنح العائلية والضمان الاجتماعي والتقاعد إضافة إلى الهجرة الداخلية

¹ نفس المرجع السابق، ص 112.

الفصل الأول ماهية الأمن الغذائي

- الأسباب التكنولوجية؛ تتمثل في قصور الإنتاج الزراعي ونقص استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي و تخلف اساليب العمليات الزراعية وضعف البحث العلمي والإرشاد الزراعي.

- الأسباب التنظيمية:¹

كانت الإستراتيجية التنموية في الجزائر بعد سنة 1967تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستقلة، وذلك من خلال تطوير الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية و تحسين مستوى الدخل الفردي ورفع مستوى التشغيل و التخفيف من وطأة الفقر وتوزيع الموارد توزيعا عادلا، ولتحقيق ذلك إتمدت هذه الإستراتيجية على الصناعات المصنعة بالدرجة الأولى على إعتبار أن التنمية الصناعية ستؤدي إلى تحديث القطاع الفلاحي و أحداث تطور إجتماعي و الثقافي، غير أنها لم تنجم في تحديث وتطوير القطاع الزراعي، وخير دليل على ذلك وضع و إنخفاض مستوى الإنتاج الزراعي بشقمية النباتي و الحيواني، و إزدياد التبعية الغذائية إتجاه الخارج، و خاصة من المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب و البقول الجافة و الحليب ومشتقاه. ويتمحور أثر العوامل التنظيمية في ضعف الأنتاج الزراعي أساسا في بنية الملكية الزراعية، وسياسة الدولة في مجال الإستثمار الفلاحي، ونظام تسويق و أسعار المنتجات الزراعية و أساليب إدارة الإستغلاليات الزراعية.

المطلب الثالث: توصيف الأزمة الغذائية

تتسبب الأزمة الغذائية في عدم الإستقرار من كل الجوانب، وهي مرتبطة أساسا إما بالطلب أو العرض سنتطرق بتفصيل إلى مظاهرها و أسبابها والجهود المبذولة لمواجهتها.

الفرع الأول : أهم مظاهر الأزمة

أولا:

- 1-ارتفاع كبير ومستمر في أسعار السلع الغذائية الرئيسية في السنوات الأخيرة، مع التراجع المستمر في حجم المخزون العالمي من السلع الغذائية في السنوات الأخيرة |².
- 2-انتشار أشكال متعددة من موجات الغضب والاضطرابات التي تهدد الاستقرار في دول عديدة بسبب مشكلات نقص الغذاء .

¹ عيسى بن ناصر، أطروحة لتيل شهادة الدكتوراه، مشكلة الغذاء في الجزائر، فرع إقتصاد، جامعة منتوري -قسنطينة سنة غ م، ص 207.

² حركاتي فاتح، أطروحة لتيل شهادة الدكتوراه، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، فرع العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، سنة 2017-2018 ص 25.

ثانيا: أهم أسباب الأزمة

ترجع عدم الوفرة المطلقة للغذاء في العالم لعدد من الأسباب التي تجعل الطلب على الغذاء في العالم لعدد من الأسباب التي تجعل الطلب على الغذاء أكبر من المعروض منه في العالم، وذلك ينعكس في مظاهر الفقر و سوء التغذية وذلك ينعكس في مظاهر الفقر وسوء التغذية وذلك نتيجة مايلي :

-أسباب زيادة الطلب على الغذاء:

1-النمو السكاني

2-زيادة الدخل و ارتفاع مستوى المعيشة

3-الوضع الإحتكاري للغذاء¹

ما من شك في أن العالم - خاصة جنوبه الفقير- يحيا في أزمة غذاء. حيث يشير تقرير منظمة الفاو للعام 2007 إلى وجود 37 دولة متضررة بسبب ارتفاع الأسعار، كما أن أسعار الواردات قد زادت بنسبة بلغت 24%. وهذه الأزمة ليست وليدة اللحظة، بل إنها تراكم تغيرات مناخية وديموجرافية وعوامل سياسية واقتصادية أدت إلى تفاقمها. وقد صرح "جاك ضيوف" مدير منظمة الفاو، عن وجود أزمة غذاء ستؤدي إلى عدم الاستقرار في الدول النامية. ويعلق ضيوف بقوله أن أوروبا تدعم المزارعين وتوفر لهم الأسمدة والمكينات اللازمة، في حين أن الدول النامية لا تدعم مزارعيها بل وتتخذ من القرارات الخاطئة ما يضر بمهؤلاء المزارعين ويعوق من قدرتهم على الإنتاج بالرغم من أن 70% من فقراء الدول النامية يعيشوا في مناطق زراعية. ويرى أن من بين أسباب هذه الأزمة للدول النامية، أنها لم تهتم بالإنتاج الزراعي على مدار العقدين السابقين؛ لأنها كانت متدنية العائد المادي، وذلك يرجع في الأساس إلى عدم وجود أولويات صحيحة للاستثمار فيما يعتمد عليه الناس.

كما أشار "ضيوف" أن الدول النامية قد حصلت في الفترة 2005-2006 على مليار دولار لمساعدتها في حل أزمة الغذاء، لكنها لم تنفقها في ذلك. فمن يلوم الدول الغنية إذا استخدمت الحبوب في إنتاج الوقود الحيوى، وهى تقوم في الوقت نفسه بدعم مزارعيها وتوفير متطلبات الزراعة لهم، أما الدول الأخرى، فهى المألومة لأنها لا تضع برامج مناسبة لعلاج مشكلاتها. ونحن هنا لا نتكلم عن شكل من الإعجاز؛ بل إن الأمر يكمن في تحديد المشكلة ووضع الاستراتيجيات المناسبة لحلها. فرئيس دولة ملاوى -

¹ هاشمي الطيب، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، سنة 2013-2014، ص 100-101.

على سبيل الشاهد - قام منذ ثلاث سنوات عندما تولى الحكم بوضع إستراتيجية شاملة للإرتقاء بالإنتاج الغذائي في بلاده حتى لا يستجدى الغذاء من الدول الغنية. وفي غضون هذه الفترة ، تضاعف إنتاج الحبوب من مليار إلى ثلاثة مليارات طن. ويفاقم من هذه الأزمة أن منظمة التجارة العالمية تطلب من البلدان النامية رفع الدعم عن الأغذية خلال أربع سنوات قادمة⁽¹⁰⁾. ويوضح التقرير الذى نشرته صحيفة التايمز للعام 2007⁽¹¹⁾. حالة العالم بالنسبة للأمن الغذائي ومدى الهوة الواسعة بين جنوب العالم الفقير وشماله الغنى إضافة إلى:¹

1- تزايد الطلب على الحبوب في بعض الدول خاصة الدول الآسيوية التي عرفت معدلات نمو اقتصادي سريعة، مما إلى حدوث تغير هيكلي في الطلب².

2- القواعد التجارية المتعددة الأطراف وعلى رأسها الدعم الزراعي الذي تقدمه الدول المتقدمة لمزارعيها، بحيث يتم تصدير المنتجات المدعمة إلى أسواق الدول النامية فيتم إغراقها مما يؤثر سلبا على الإنتاج المحلي لهذه الدول الخاصة وأن معظمها ينتهج برامج التكيف الهيكلي³

3- النمو القوي في الطلب وخاصة في كل من الصين والهند، فعدد هاتين الدولتين يزيد عن 2مليار نسمة، فضلا عن ارتفاع مداخيل شريحة كبيرة من السكان، مما أتاح ارتفاع الطلب العالمي على الغذاء والموارد الأخرى، وبالتالي يعتبر تغير أنماط الاستهلاك في الصين والهند من أهم أسباب أزمة الغذاء العالمية، وخاصة النمو السريع في استهلاك اللحوم والخضار . كما ساهم الطلب المتزايد على النفط من قبل الصين في ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي يعتبر الطلب الصيني من المتغيرات التفسيرية الهامة.⁴

الفرع الثاني: أهم الجهود المبذولة لمواجهة أزمة الغذاء العالمية

هناك مجموعة من الجهود والمقترحات يمكن حصر أهمها في الآتي:

1- التعمق في البحث عن الأسباب المؤدية لحدوث هذه الأزمة ومحاولة إيجاد حلول لها عن طريق عقد مزيد من المؤتمرات، وإجراء الأبحاث العلمية التي تناقش مشكلات المياه والطاقة، عبر توجيه الدراسات والأبحاث

¹ مهدي محمد القصاص، "الأمن الغذائي قضية أمن قومي: رؤية مستقبلية للمجتمع المصري"، المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق تحت عنوان: العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع. 4-5 أبريل 2009، جامعة المنصورة، مصر، ص8

² الصندوق الدولي للتنمية، "تمكين السكان الريفيين من التغلب على الفقر - استجابة الصندوق للزيادات في أسعار الأغذية" هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق، الدورة الثالثة، روما، 8-9 جويلية 2008، ص3

³ حركاتي فاتح، مرجع سبق ذكره. ص26

⁴ محمد عبد القادر محمد. دراسة إقتصادية لواقع ومستقبل أزمة الغذاء العالمية على التجارة الحاخية الزراعة المصرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، ، جامعة عين الشمس، كلية الزراعة، جمهورية مصر، سنة 2013، ص94-106

الفصل الأول ماهية الأمن الغذائي

العلمية نحو إيجاد الحلول للمشكلات ندرة الموارد المائية، لأن المياه هي أساس ما يعرف بالزراعة المستدامة، والاهتمام بوضع لجان في الغرف التجارية المختصة في المياه على غرار اللجان الزراعية حتى تتمكن من الإطلاع على أوضاع المياه، وتوجيه القطاع الزراعي إلى أخذ مبدأ الزراعة المستدامة كأساس لأي مشروع زراعي.

2- اتخاذ مزيد من التدابير لضمان الحصول على إمدادات الغذاء وإيصالها بأقل التكاليف، كما يمكن تنفيذ تلك التدابير من خلال دعم الحكومات في سياسات وممارسات استيراد الأغذية ويمكن للبلدان النامية التي تعاني من حالات نقص في الأغذية الأساسية مثل: (الأرز، القمح) التي تستهلك على نطاق واسع ولكنها لا تزرع محليا أو بالكميات الكافية ويتعين استيرادها بأسعار مرتفعة أن تنظر في اتخاذ الإجراءات لخفض تكاليف معاملات استيراد الأغذية وذلك بجلبها مباشرة من البلدان المنتجة.

3- تبوأ منظومة الأمم المتحدة موقعا فريدا يمكنها من أن تساعد في تحفيز هذا الجهد العالمي وتنسيقه، وبإمكانها أيضاً أن تساند البلدان النامية في التصدي لآثار ارتفاع الأسعار على أمنها الغذائي، بمساعدتها على اغتنام الفرص التي تتيحها زيادة الطلب كي توسع حجم زراعتها وتكافح الفقر الريفي وتشجع التنمية المستدامة¹.

4- تحسين استخدام الغذاء من خلال إحداث التكامل بين سياسات التنمية والأمن الغذائي التي يضعها المسؤولون مع عمليات التنمية الريفية ككل، فبتضافر جهودات كل الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية يمكن عمل خطط شاملة تمكن من القضاء على الجوع والفقر، وارتفاع أسعار الأغذية في أغلب دول العالم وخاصة النامية منها .

5- عقدت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) قمة في العاصمة الإيطالية روما خلال عام 2008 لمناقشة أزمة الغذاء العالمية بمشاركة 193 دولة عضو في الأمم المتحدة، استمرت القمة ثلاثة أيام وبحث المشاركون فيها موضوعات منها: المعونة والتجارة والتكنولوجيا اللازمة لتحسين المحاصيل الزراعية، ونص الإعلان النهائي الصادر عن المؤتمر والذي " أكد مجددا على دور الزراعة والأمن الغذائي كأولويتين في عالم التنمية وعنصرين رئيسيين مطروحين على جدول الأعمال السياسي الدولي"، ويأت هذا الإعلان عقب ثلاث عقود من الزمن على الأقل من تضائل المعونات الرسمية لقطاع الزراعة مما يبلغ 17% عام 1980 إلى 3% عام 2006 .

6- الإفادة من توظيف الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة بقصد مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة بدلا من الاتجاه لتعويض النقص عن طريق استخدام المحاصيل الزراعية في تصنيع الوقود الحيوي 13.

¹ حركاتي فاتح، مرجع سبق ذكره، ص 27-29

الفصل الأول ماهية الأمن الغذائي

7- على المدى القصير أعلن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أبريل 2008 عن استعداده لإعادة تخصيص ما يصل إلى 200 مليون دولار أمريكي من القروض والمنح الموجودة أصلا من أجل تقديم دعم فوري للإنتاج الزراعي في العالم النامي، في مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض مخزوناتنا، وستمكّن هذه الأموال المزارعين الفقراء من الحصول على المدخلات الأساسية مثل: البذور والأسمدة لمساعدتهم في الاستعداد للموسم الزراعي المقبل، ولوضع أساس لتحقيق زيادات مستمرة في الإنتاج في المواسم اللاحقة وتعتبر المساعدة من خلال هذه الأموال مختلفة عن الإغاثة في حالات الطوارئ، والمعونة الغذائية، وشبكات الأمان الاجتماعي، ولكن يمكنها أن تصاحب وتستكمل التدابير التي يتخذها الشركاء الآخرون في حالة الطوارئ.

8- يتفق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في أنه لا بد من معالجة ما لحق بالزراعة في البلدان النامية من إهمال في العقود الأخيرة، ومن القيام بزيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة بغية تحقيق -: الفصل الأول: الزراعة ومشكلة الأمن الغذائي ر في الإنتاجية والدخل الصافي لصغار المزارعين"، ويتمشى ذلك بوضوح مع الإطار يجي للصندوق واستجابته المتوسطة والطويلة الأجل للأزمة الغذائية الحالية(1) - .(تكاثفت مجموعة من الأسباب التي دعت الرغبة الدولية في الاستمرار في النقاش الحاد لمواجهة الأزمة الغذائية، ومن أهم تالت الأسباب ما يلي:

الارتفاع الكبير في أسعار معظم المنتجات الزراعية-

وبالنسبة للدول العربية فقد شهدت الأسعار المحلية ارتفاعا كبيرا نظرا للانفتاح التجاري والارتباط في استيراد العديد من السلع ومستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية، والاعتماد على بعض السلع المستوردة كسلع أساسية لتوفير الأمن الغذائي وزيادة الواردات فيها لتلبية الطلب الخارجي¹

وفي نهاية المؤتمر تم التوصل إلى بيان توفيقي تم من خلاله التأكيد على متابعة تنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي المنعقد في عام 1996 وعدم استخدام الغذاء للضغط السياسي والاقتصادي، الالتزام بمساعدة البلدان النامية لترسيخ الأمن الغذائي، تقديم الدعم الفوري للإنتاج الزراعي والتجارة بالمنتجات الزراعية.

¹ حركاتي فاتح، نفس المرجع السابق، ص 30

خلاصة الفصل:

لقد أصبح الأمن الغذائي يشكل خطرا وهاجسا بالنسبة للكثيرين، فرغم الجهود المبذولة لمكافحة الجوع الذي صاحبه زيادة هائلة في تعداد السكان هذا ما أدى إلى الزيادة في الطلب و بالتالي استنزاف المخزونات الغذائية رغم إرتفاع أسعارها وهذا مانتج عنه وصول المواد الغذائية الدولية إلى مستويات غير مسبقة تؤدي إلى إنعكاسات خطيرة على الأمن الغذائي الوطني وهذا ماقد يضع الجزائر في دائرة الخطر فمن الضروري البحث عن حلول جادة في الوقت الحالي للنهوض بالواقع الزراعي وعدم الوقوع تحت سيطرة الدول الكبرى.

الفصل الثاني

**إمكانيات ومعوقات
تنمية القطاع الفلاحي
في الجزائر**

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

تسعى الجزائر إلى تحسين القطاع الزراعي بشقيه الحيواني و النباتي بصفة عامة و الموجه منه إلى إنتاج الغذاء بصفة خاصة، من خلال تحسين معدلات التنمية الإقتصادية للوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الإكتفاء الذاتي، و التخلص من أوجه النقص و العجز الغذائي و المشكلات التي تحول دون ترقيته و التهوض به و تطويره

يتطرق هذا الفصل إلى تطور أوضاع إنتاج الحبوب و البقول الجافة و إنتاج الخضر و الفواكه، وأوضاع الإنتاج الحيواني بصفة عامة و إنتاج اللحوم بصفة خاصة و ذكر مختلف الإمكانيات و الحلول التي من شأنها تفعيل هذا القطاع.

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

عملت الجزائر على إعادة هيكلة إقتصادها لتتماشى مع التحولات الإقتصادية و السياسية التي تشهدها الساحة الدولية، بهدف تعزيز تنافسيتها الإقتصادية عن طريق توفيرها جو ملائم لنشاط مؤسساتها الإقتصادية، وإنشاء مؤسسات من أجل دعم مختلف النشاطات الفلاحية و الصعود بالقطاع الفلاحي وللخوض أكثر في هذه القضية سنتطرق إلى:

-إمكانيات الجزائر وخصائص إقتصادها.

-الجهود المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي .

-أهمية القطاع الفلاحي ومساهمته في التنمية في الجزائر.

المطلب الأول: إمكانيات الجزائر وخصائص إقتصادها

تمتلك الجزائر ثالث أكبر إقتصاد في إفريقيا، وأقوى إقتصاد قومي في شمال إفريقيا وذلك لإمتلاكها لإمكانيات متعددة سنتطرق لبعض منها.

الفرع الأول: إمكانيات الجزائر الطبيعية و البشرية و الإقتصادية

تتوفر الجزائر على إمكانات هائلة منها:

تقدر مساحة الجزائر ب 2.381.741 م²، تمتد سواحلها على مسافة 1200 كم على البحر الأبيض-المتوسطة.

-احتياطي البترول يقدر بحوالي 10 مليار برميل أي ما يعادل 1% من الاحتياطي العالمي، في حين أن احتياطي الغاز يصل إلى 4.000 مليار م³، أي ما يعادل 5% من الاحتياطي العالمي بهذا تكون الجزائر في الصف الخامس عالميا من حيث الأحتياط لكنها تتقدم إلى الصف الثاني عالميا من حيث تصدير الغاز.

-معدل النمو الديمغرافي في الجزائر هو 2.2% وهو معدل مرتفع مقارنة مع معدل النمو الديمغرافي في دول شمال إفريقيا، أكثر من 40% من السكان سنهم أقل من 15 سنة، متوسط العمر هو 67 سنة عند الرجال و 69 سنة عند النساء .

-تحتوي على 53 أرضية مسطحة للمرافق الجوية، 12 ميناء بحريا متعدد الخدمات (تجارة، صيد بحري موارد بترولية) و مينائين متخصصين في المحروقات و 18 ميناء كملجاً للصيد، و تمثل موانئ عنابة الجزائر، وهران في مجموعها 70% من النقل البحري خارج المحروقات

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

تمتد شبكة السكك الحديدية على طول 4.200 كم² ، بينما تمتد شبكة الطرق البحرية على -100.000

منها 94.684 كم في الشمال، مما يجعلها أطول الشبكات في المغرب العربي؛ 4 كم - تقدر المياه السطحية بحوالي 15 مليار متر مكعب و المياه الجوفية بحوالي 3 مليار م³.¹ -24٪ من العمال يعملون في قطاع البناء و نفس النسبة في القطاع الفلاحي و 28 ٪ يعملون في قطاع التوظيف العمومي

أغلب إيرادات الجزائر من الصادرات تتمثل في المحروقات بنسبة تتراوح بين 95 ٪ و 98 ٪ من الصادرات الجزائرية كما تشكل المحروقات أكثر من 60 ٪ من الإيرادات الجبائية

الفرع الثاني: خصائص الإقتصاد الجزائري

مما لاشك فيه أن الإقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الإقتصادات الإفريقية بحكم:

- طبيعة الموارد و الثروات المالية التي يتميز بها (مواد طاقوية ،منجمية ومواد أولية هامة)

- حجم الطاقات الإنسانية و الكفاءات البشرية التي يتمتع بها.

- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير .

-توفر بنية شاملة و هامة :موانئ و مطارات .

-توفر مساحات زراعية هامة.²

ومن أهم خصائص الإقتصاد الجزائري هي الوضع الخارجي للإقتصاد الجزائري والذي يعد قوي جدا ، ففي نهاية سبتمبر 2010 بلغ إجمالي الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي 157 مليار دولارا، وهو ما يعادل أكثر من 3 سنوات من الواردات من السلع والخدمات.

كذلك يلاحظ أن القطاع الخاص الجزائري ظل ضعيفا وهشئا، بصفة خاصة في القطاع الصناعي، وتحتاج الجزائر إلى تسريع برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم المبادرات الخاصة لمحاولة وتحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص وذلك بهدف الحد من الضغوط على الميزانية العامة للدولة، وتتمثل أهم التحديات التي يواجهها الإقتصاد الجزائري في المستقبل تتمثل في الآتي:

¹ عبد الجليل هجيرة ، العوامل المؤثرة في تنافسية الإقتصاد الجزائري ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية ،جامعة أبي بكر

بلقايد-تلمسان ،سنة 2016-2017 ص 74-75

² نفس المرجع السابق.ص 75

الفصل الثاني — إكمانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

- ضرورة توقف الاتجاه الحالي نحو زيادة الإنفاق العام، لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في الإيرادات من القطاع الهيدروكربوني¹
- ضرورة اهتمام الحكومة برفع كفاءة الإنفاق العام والقيام بإصلاحات مالية لدعم آفاق النمو في الجزائر.
- على الرغم من ان السلطات النقدية كانت قادرة على احتواء الضغوط التضخمية في الفترة الماضية، فإن عليها ان تكون مستعدة لإتباع سياسات نقدية أكثر تضيقا في المستقبل إذا تزايدت الضغوط التضخمية في المستقبل. كما ينبغي على البنك المركزي اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انحراف معدل صرف الدينار الجزائري عن قيمته التوازنية
- ضرورة قيام الجزائر باتخاذ ما يلزم لتحسين بيئة الأعمال بصفة خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لضمان استمرار نقل التكنولوجيا الحديثة والمعرفة للاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: الجهود المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي 2000-2016

تسعى الجزائر جاهدة بنهوض بإقتصادها وذلك من خلال القيام بعدة إصلاحات وذلك بتطبيق سياسات زراعية وعصرنة القطاع الزراعي بتطبيق عدة مخططات وبرامج.

الفرع الأول: المخطط الوطني لتطوير الفلاحة 2000-2004

في شهر سبتمبر 2000 م بدأ تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ، من أجل النهوض بالقطاع الزراعي من حيث الإنتاج وتحسين مستوى المستعمرات الفلاحية ، بترقية التأطير التقني و المالي و النظامي لبناء فلاحية عصرية تمتاز بالكفاءة و بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و القدرات البشرية ، و جاء خطاب رئيس الجمهورية للولاه: 26 نوفمبر 2000 م ليوضع التوجه الجديد للفلاحة الجزائرية و ليضع جملة من الأهداف في الأجل المتوسط و الطويل لهذا المخطط، تمثلت في الآتي²:

خلق تنمية فلاحية متطورة ومستدامة بهدف رفع الإنتاج الفلاحي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- تكييف الفلاحة الجزائرية مع المتغيرات المناخية الحاصلة، خاصة الجفاف.

تأهيل للمستعمرات الفلاحية، وتدعيم أنشطتها الفلاحية.

¹ محمد إبراهيم السقا (2011-02-05)، "نظرة عامة على ملامح الإقتصاد الجزائري" <https://alphabet.argaam.com> أطلع عليه بتاريخ 2020-07-07 على الساعة 12:24

² وردة سعادة، "المنظمة العالمية للتجارة و السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية .العدد الثامن .جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي الجزائر، سنة 2017، ص 5

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

- الاستخدام الأمثل للقدرات المتاحة وتهيئتها (التربة، المياه، الإمكانيات المالية والبشرية...).
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه، وتوسيع عمليات استصلاح الأراضي.
- توفير الشروط الملائمة لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة، وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.
- توفير مناصب عمل في القطاع للحد من البطالة و الهجرة الريفية.¹

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات

الأساسية تتمثل في:

✓ التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، إضافة إلى توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي وتحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم.

وقد تضمن هذا المخطط تسعة (09) برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرية الاستثمارات الفلاحية وتربية المواشي وهي:

- 1) البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث الاستثمارات الفلاحية.
 - 2) : برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
 - برنامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج.
 - 3) : برنامج تهيئة الإنتاج الفلاحي (التكثيف، التحويل، التخزين، التسويق).
 - 4) : برنامج دعم الاستثمار على مستوى الاستثمارات الفلاحية.
- وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وهي كما يلي:²
- 1) البرنامج الوطني للتشجير.
 - 2) : التشغيل الريفي.

¹ صادق هادي، عمار عماري، "القطاع الفلاحي في الجزائر: مفارقة وفرة الموارد والإمكانات، ضعف الأداء و محدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني 200-2016"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 30، جامعة زيان عاشور بالحلقة - الجزائر، سنة 2016، ص 5.

² جمال جعفري، العجال عدالة، "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة بشار، جامعة مستغانم - الجزائر، سنة 2018، ص 8-9، بتصرف.

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

(3) : برنامج حماية وتنمية المناطق السهلية.

(4) : برنامج حماية وتنمية الواحات.

وقد اعتمدت الدولة في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية عدة آليات مالية وتقنية، حيث أنفق على المخطط الوطني خلال الفترة 2000/2007 حوالي 400 مليار دينار جزائري، يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة تمثل في الأتي: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛

صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز القرض الفلاحي التعاضدي

حيث استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) إذ قدر غلافه المالي بـ 89,55 مليار دينار جزائري وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)

وحدة 10 دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	5,7	1,15	8,18	12	4,53
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	007,0	07,0	07,0	0	21,0
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	14,1	14,1	0	28,2
المجموع	57,7	31,16	01,20	12	89,55

المصدر: جمال جعفري، العدالة العجال، "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي"، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة بشار، جامعة مستغانم-الجزائر، سنة 2018، ص 9

كما تبين من الجدول أعلاه، أن أكبر حصة مالية تم الحصول عليها من قبل المؤسسة الوطنية للتنمية الفلاحية، مما يعني أنها أكبر مؤسسة مالية في القطاع الزراعي، وقد طورت العديد من أشكال مختلفة من أنظمة الإطار الفني، وتهدف هذه الطريقة إلى معاملة المستثمرين الزراعيين كوحدة أساسية في عملية الإنتاج الفلاحي.

الفرع الثاني: برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2009-2014)

تعتبر سياسى التجديد الفلاحي و الريفي خيار إستراتيجي يهدف إلى تدعيم الأمن الغذائي و تحويل القطاع الفلاحي إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي من خلال:

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

شرح في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية منذ عام 2008، حيث تركز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008 إذ يحدد هذا القانون معالمها و إطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية و التماسك الإجتماعي ، كما تستند إلى تحرير المبادرات و الطاقات، عصرنه جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني.¹

تمثل سياسة التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا سنة 2009 من خلال خطاب رئيس الجمهورية، وتهدف أساسا إلى التدعيم الدائم للأمن الغذائي وتحويل القطاع الفلاحي إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الاستراتيجية، وبفضل أيضا ترقية تنمية مندجحة لكل الأقاليم الريفية، من خلال تنظيم مختلف أجهزة التأطير لمواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي،²

كمرحلة أولى في إطار الخطة الخماسية للتنمية (2010-2014) أي بمعدل 200 مليار دج سنويا.

خصص منها لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي ما قيمته 230 مليار دج ، موزعة كالآتي:

- سياسة التجديد الريفي: 4 مليار دج (18%)
 - سياسة التجديد الفلاحي: 160 مليار دج (70%)
 - برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية 25 مليار دج (12%).
- ويحدد قانون التوجيه الفلاحي في مادته الثانية، الأهداف الرئيسية لهذه السياسة كما يلي:
- تحسين مستوى الأمن الغذائي عبر الإنتاج الفلاحي الوطني.
 - ضمان تطور محكم للتنظيم، ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي، والاستعمال الرشيد لمياه الري.
 - وضع إطار تشريعي يضمن تطور القطاع الفلاحي وأن يكون ذلك مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، كما يضمن ترقية المشاركة الإرادية لمختلف الشركاء في جهود الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن كذلك قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.

¹ Ministère de L'Agriculture et de développement rural، le renouveau rural evaluation de la mise en oeuvre des contrats de performance 16^{eme} réumon d'évaluation des cadres. Algérie le: 06/01/2013. PO2

² وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق ، سنة 2012، ص5.

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

• مواصلة تنفيذ مبدأ الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة¹.

تتركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز تتمثل الركيزة الأولى في التجديد الريفي، والتي تسعى إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لتحسين المداخيل، إضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي، أما الركيزة الثانية فتمثل في التجديد الفلاحي والتي تعنى بمردود القطاع الفلاحي وضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تم اعتبار 10 فروع من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، لذلك خصص لها برنامج التكتيف والعصرنة بهدف رفع الإنتاج وتحقيق التكامل بين الفروع الإنتاجية، أما الركيزة الثالثة المتمثلة في تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية فتقوم على عصرنة مناهج إدارة الفلاحة، وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، إلى غير ذلك من المسائل المرتبطة بالعنصر البشري والعنصر التقني.

ومن خلال هته الركائز وضعت الدولة الجزائرية أهداف مسطرة تسعى للوصول إليها عند أفق 2014، هذه الآفاق يوضحها الجدول التالي :

¹ محمد هبول، تقييم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في مجال تحقيق الوفرة الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، مجلة دراسات، المجلد 16، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019، ص 4-5

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

جدول رقم (02) برنامج التكثيف و العصرية بين (2004-2008) و أفق 2014

الوحدة: قنطار

الرقم	البرنامج	متوسط الإنتاج السنوي (2004-2008)	الهدف عند 2004
01	الحبوب	000,34.3000	000,53.671
02	البقول الجافة	504.000	000,872
03	الحليب (310لتر)	000,1.900	000,3.240
04	البطاطس	000,20.000	000,33.626
05	زيت الزيتون	000,2.254	000,3.873
06	لحوم حمراء	000,2.800	000,4.083
07	لحوم بيضاء	000,1.900	000,3.240
08	التمور	00,5000	000,8.895
09	البذور والفسائل	-إنشاء مخزون استراتيجي -تلبية 80% من الإحتياجات	
10	السقي	-تجهيز حوالي 350 ألف هكتار لسقي الأراضي -تعميم أنظمة اقتصاد المياه في الأراضي الزراعية المسقية	

المصدر: جمال جعفري، العجال العدالة ، ، "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي"، دراسة تحليلية و قياسية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة بشار، جامعة مستغانم-الجزائر، سنة 2018، ص 11.

لقد عرفت هذه الفترة المتزامنة مع تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي صدور قانون إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تحت رقم 10-03 المؤرخ في 15 و 2010، المحدد لشروط وكيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، بالنظر إلى أهميته في إعادة تنظيم القطاع الخاص بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها، كما جاء هذا القانون ليتمم القانون الفلاحي التوجيهي الصادر عام 2008، ويستبدل التشريع الصادر عام 1987 ليشمل مجال تطبيقه الأراضي التي كانت خاضعة للقانون 87-19 والتي تقدر ب التوجيهي الصادر عام 2008، ويستبدل التشريع الصادر عام 1987 ليشمل مجال تطبيقه الأراضي التي كانت خاضعة للقانون 87-19 والتي تقدر ب 2،5 مليون هكتار من بين 8،5 مليون هكتار أي بنسبة 30%، حيث يشكل الإمتياز نمط إستغلال الأراضي الفلاحية أي

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

بمعنى يتم تحويل حق عقد الإنتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الإمتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد عن طريق إدارة أملاك الدولة.¹

المطلب الثالث: أهمية القطاع الفلاحي ومساهمته في التنمية بالجزائر

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر عاملا مهما من الناحيتين الإقتصادية و الإجتماعية، و لذلك يجب النهوض به من أجل تحقيق النمو الزراعي، و بالتالي تحقيق الإكتفاء الذاتي .

الفرع الأول: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر

زاد الاهتمام بقطاع الفلاحية على اعتبار أنه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر.²

كما أن المتغيرات الإقليمية والدولية وتحديات التنمية المتزايدة كلها عوامل تفرض الاهتمام أكثر بالفلاحة، يضاف إلى ذلك تأكيد تقارير الهيئات الدولية على ضرورة تبني استراتيجيات أكثر فاعلية للأمن الغذائي بشكل يعزز من عوامل الاستقرار خاصة مع تفاقم مخاطر التبعية الغذائية على استقرار المجتمعات أمنيا واقتصاديا و حتى سياسيا . وقد عرف قطاع الفلاحية في الجزائر خلال فترة التسعينات وضعية صعبة كان لها تأثيرات سلبية كبيرة تسببت في هجرة الفلاحين وسكان الأرياف نحو المدن واضطرابهم لترك الأراضي الزراعية وبيع الماشية، ويسجل في هذا السياق أن 9.8 مليون نسمة هم سكان ريفيون، كما أن الوضعية المالية الصعبة في هذه الفترة الناتجة عن تدهور المداحيل النفطية لم تسمح بوضع سياسات فعالة لدعم وتطوير القطاع الفلاحي .

ومع استتباب الأمن وتحسن العائدات النفطية ابتداء من سنة 2000 عملت السلطات العمومية على إعادة بناء المرافق التي تم تخريبها من أجل توفير الشروط اللازمة لعودة الفلاحين إلى أراضيهم وأنشطتهم الفلاحية إضافية إلى تقديم بعض الإعانات لبناء وترميم المنازل، وفي إطار مواصلة هذه الجهود انطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي بناء على القانون التوجيهي الصادر في أوت

¹ جمال جعفري، العدالة العجال، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الإقتصادية 2000-2015، مجلة دفاتر بوداكس، العدد 06، سبتمبر 2016، ص

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

2008 من أجل تمكين قطاع الفلاحة من المساهمة الفعالة في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة .

ويستهدف الاهتمام الكبير الذي يحظى به القطاع الفلاحي زيادة دوره في الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة الفعالة في خلق الثروة الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى ضمان تشغيل جزء معتبر من اليد العاملة ودعم الأنشطة الصناعية والتجارية المرتبطة بهذا القطاع المحوري.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر

تنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة وكثيرة، ولعل من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي ¹:

1- مساهمة الزراعة في توفير الغذاء: إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية، وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخل من جهة، ولمواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى، ولهذا فإن النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم . ولذلك فإن تأخرها (أي الزراعة) سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على القطاعات الأخرى، الشيء الذي يتطلب زيادة الإنتاج وذلك ليس لمواجهة الزيادة السكانية فحسب، وإنما أيضا لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم عن الارتفاع في الدخل، وهذا يتطلب جهدا كبيرا وإيلاء عناية كبيرة للقطاع الزراعي لزيادة الإنتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة النادرة دائما، والذي يترتب عليه نقص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.

2- تقليص أو سد الفجوة الغذائية: يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعة، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلما تقلصت الفجوة، والعكس صحيح إذ كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد، وتقليص هذه الفجوة يتطلب أموالا طائلة بالعملة الصعبة، ونظرا للمعطيات الواقعية من موارد مادية وبشرية وطبيعية، فإن القطاع الزراعي الجزائري بوسعه تجاوز هذه الوضعية، أو التقليل من حدتها إلى أبعد حدود بشيء من الحزم والعزم؛ بالسعي لخلق الشروط والظروف الأساسية

¹ فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية إقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

لتجاوز عملية تقسيم الزراعة إلى قطاعين حديث وتقليدي، والعمل على إزالة مظاهر الاقتصاد المعاشي أو القوي، للقضاء على الاستعمال الخاطيء للموارد سواء كانت بشرية أو طبيعية أو مادية.

3-المساهمة في تأمين النقد الأجنبي: يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها و عن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، وذلك بإحداث تغيير نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية، وذلك لأن اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير يكون عبئا ثقيلا على الطاقة الاستيرادية للدولة، مما يحد من إمكانيات استيراد السلع الرأسمالية وبصفة خاصة المعدات والآلات والتكنولوجيا التي هي من مكونات الاستثمار الرئيسي في قطاع الصناعة. والجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعتبر أحد مصادر للحصول على النقد الأجنبي خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية، ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها، وهذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي، الشيء الذي يؤدي إلى توسع الصادرات وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي.¹

4-الزراعة كمصدر لليد العاملة: إن التقدم الصناعي وما يترتب عنه من توسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى غير الزراعية، يؤدي إلى خلق طلب متزايد على القوة العاملة، ومن أهم المصادر لتلبية هذا المطلب المتزايد هو القطاع الزراعي، ويكون هذا الأخير مصدرا للقوة العاملة إذا كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الزراعية، حيث تنخفض نسبة العمال الزراعيين نتيجة اعتماد أساليب متطورة ومكننة العمل الريفي خاصة المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية، وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى ارتفاع تاج العام، وبالتالي اتجاه القوة العاملة الزراعية نحو الانخفاض، حيث يتجه الفائض في هذه القوة إلى القطاعات الأخرى. أما إذا كانت كثافة السكان في الريف منخفضة وهناك تحسنا ملحوظا في الإنتاجية الزراعية، فإن مواجهة طلب القطاعات الأخرى من الأيدي العاملة لا يكون من مصدر زراعي، وإذا حدث ذلك فإنه سيكون على حساب القطاع الزراعي، ومهما يكن فإن النسبة الكبيرة من قوة العمل التي تحتاجها القطاعات غير الزراعية المتنامية يجب أن تكون من مصدر زراعي خصوصا في المراحل الأولى من عملية التنمية.

5-مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال:، إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تنمية كل القطاعات وفقا لإستراتيجية متكاملة ومستمرة، ونظرا لأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول

¹ نفس المرجع السابق، ص 46-47

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

النامية فإنها تلعب دورا كبيرا في توفير رأس المال الضروري لتطوير وتنمية القطاعات الأخرى، و غير خاف، أن أية دولة تبذل مجهودات من أجل التنمية تكون في حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل مشاريع التنمية، وحتما فإن حاجتها ستفوق إمكانياتها المالية، ماعدا في بعض الدول النفطية أو ذات الثروات المعدنية المعتبرة، حيث تساعدها عوائد ذلك في سد حاجاتها من رأس المال، وهذا لن يؤدي إلى الاستغناء عن الزراعة بل يبقى دورها معتبرا في توفير قسط من رأس المال الضروري لذلك، وخصوصا في المراحل الأولى للتنمية، إن الزيادة في الإنتاجية الزراعية تؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، وهذا يعني الزيادة في الأجور الحقيقية للسكان مما يترتب عنه زيادة في نسبة المدخرات التي توجد إلى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذه إحدى الطرق التي يسلكها رأس المال في تحوله من الزراعة إلى غيرها من القطاعات الأخرى.¹

6-تحسين وضع ميزان المدفوعات: وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد كالفواكه والخضروات والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى والتي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمرا واردا، إذ أن كل الشروط متوفرة ما عدا تغيير النظرة الثانوية تجاه هذا القطاع والتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانات الهائلة لهذا القطاع .

7-استيعاب القوة العاملة: وهنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، وتأكيد خطأ فكرة آرثر لويس، حيث تزامن مع سياسات إفقار القطاع الزراعي تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة وانخفاض نسبة استيعاب القطاع الزراعي للقوة العاملة. كما كانت الظروف الأمنية غير المواتية بالريف خصوصا عاملا مساعدا على الهجرة نحو المدن. غير أن مواصلة سياسات الدعم وما يتمخض عن المخطط الوطني التنمية الفلاحية الذي انطلق منذ سنة 2000 في ظل الاستقرار الحاصل سيشجع على العودة إلى الريف ومواصلة العمل الفلاحي، وسوف يساهم في خلق المزيد من فرص العمل بالأنشطة الزراعية والصناعية والتسويقية المرتبطة بالقطاع الزراعي .

8-الزراعة والفعاليات الاقتصادية المختلفة: إن للزراعة علاقة قوية بمختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى التي تشكل الاقتصاد الوطني لأية دولة، وبخاصة منه القطاع الصناعي، فهي تلعب دورا هاما في توفير المستخدمات الوسيطة التي يتطلبها معدل زيادة التصنيع، و خصوصا في المراحل الأولى منه، حيث يكون اعتماد الصناعة على المواد الأولية الزراعية كبيرا خاصة و أنها تمثل جزءا هاما من الصناعة من الصناعة في أول

¹محمد الأمين، مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر، أطلع عليه على الموقع <https://agronomie.info> يوم 15-08-

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

مراحل التصنيع، و من بين المجالات التي تسهم فيها الزراعة في تنمية الصناعات الأخرى، هو كونها سوقا لتصريف الكثير من المنتجات الصناعية، حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية، و هذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية وزيادة التبادل و توسيع مجال التسويق، مما يترتب عنه تشجيع تطوير عملية التصنيع.

9-تطور الصناعات الغذائية:تشكل الصناعة الغذائية تحديدا حلقة وسيطة ضمن بعض الصناعات التحويلية، وهي وإن كانت تشمل التعامل مع المنتجات الزراعية بشقيها النباتي و الحيواني، فهي ذات ارتباط وثيق بأساليب عمل أخرى، كالتخزين والنقل والتحضير للمادة الأولية بوسائل فيزيائية أو كيميائية أو كليهما معا، وتبعا لشروط مضبوطة ودقيقة للمحافظة على صنف وخصائص المادة الغذائية، ويبدو أن مثل هذه الصناعات لها علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الزراعي، كما أن لها علاقة بصناعات أخرى متممة، مثل الصناعات الكيميائية وصناعة الحفظ وصناعة التعبئة والتغليف. وتظهر الغاية من إنشاء الصناعات الغذائية في الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي من موسم الوفرة إلى موسم الندرة من أجل إدامة توفير الغذاء ل لمواطنين، وإعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الزراعية، وبخاصة الموجهة ل لتصدير، والحفاظ على مستوى محدد من الأسعار، وتأمين الأمن الغذائي على مدار السنة.

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثاني: أوضاع الإنتاج الزراعي في الجزائر

يأخذ القطاع الزراعي في الجزائر مكانة هامة في الإقتصاد الوطني، بإعتباره الأداة المحركة و الدافعة للتنمية الزراعية، ويعتبر الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، فعندما يكون الإنتاج النباتي وفيرا و الحيواني جيدا يتحقق الأمن الغذائي، و العكس صحيح، ويتكون هذا الفرع من الزراعة من مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية أهمها الحبوب، البقوليات، مجموعة الخضر و الفواكه، و الثروة الحيوانية المتمثلة في الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الإبل، الأسماك و الدواجن .

المطلب الأول: تشخيص واقع الزراعي في الجزائر

يتكون الإنتاج الزراعي من الإنتاج النباتي و الإنتاج الحيواني، يجب دراسة وضعيتهما و السعي لتحسينهم قدر الإمكان.

الفرع الأول: تنمية القطاع الزراعي في الجزائر

ترتكز الزراعة على التدعيم الدائم للأمن الغذائي، بإتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية من خلال زيادة الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية .

أولا: المؤسسات العاملة في مجال التنمية الزراعية في الجزائر

من أهم المؤسسات التي تعمل في المجال الزراعي في الجزائر نجد:¹

- ❖ الجامعات و المدارس العليا، المعاهد، المؤسسات البحثية و الإرشادية.
- ❖ المعهد الوطني للتكوين البيئي .
- ❖ الوكالة الوطنية للغابات .
- ❖ المركز الوطني للموارد البيولوجية و البيو أمنية .
- ❖ الوكالة الوطنية لعلوم الأرض.
- ❖ المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
- ❖ البنك الدولي .

¹ بوعتلي محمد، محددات نمو القطاع الزراعي في الجزائر. دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2016)، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 9، العدد: 09. جامعة القليعة الجزائر، سنة 2019، ص08.

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

ثانيا: اهم المميزات الرئيسية للزراعة الجزائرية:¹

- تعدد البيئات المناخية الزراعية؛ .
- إستخدام كميات منخفضة من المواد الكيميائية؛
- سوق كبير (الأسواق المحلية و المجاورة الخارجية: البحر الأبيض المتوسط و البلدان الإفريقية و العربية)
- إمكانية توفير المنتجات و تزويد السوق على مدار السنة و في غير المواسم —
- تشكيلة كبيرة من المواد؛
- منتجات ذات نوعية جيدة و حتى بيولوجية .

الفروع الزراعية المطلوب تنميتها :

- إستصلاح الأراضي الزراعية
- تطوير المذابح المدججة
- تشجيع مشاريع الشراكة العامة - الخاصة في إطار المزارع النموذجية
- تطوير المكننة الزراعية
- تطوير الأنظمة المقتصدّة للمياه ت
- تطوير التخصيب لتعزيز إنتاج المدخلات الزراعية لمختلف الشعب —
- انشاء و تطوير مشاتل عصرية
- تطوير الزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية المتعددة القباب
- تطوير زراعة الأعلاف (الصفصفا، استنبات الأعلاف
- تثمين الإنتاج الزراعي في شعب اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الخضرا، الفواكه، الحليب ...
- تثمين المنتجات الموطنة (التمور، الزيتون، العسل، عنب الطاولة)
- تطوير قدرات الحفظ و التخزين تحت التبريد
- الإستثمار في قطاع الصناعة الغذائية
- *:إنشاء وحدات صناعية لتحويل الفواكه و الخضروات
- *إنشاء وحدات صناعية لتحويل الحليب و تصنيع الألبان

¹الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، اطلع عليه على الموقع <http://www.andi.dz/index.php/ar> بتاريخ 15-08-2020، على

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

*إنشاء وحدات صناعية لصنع الأسمدة

* تصنيع الأدوية البيطرية

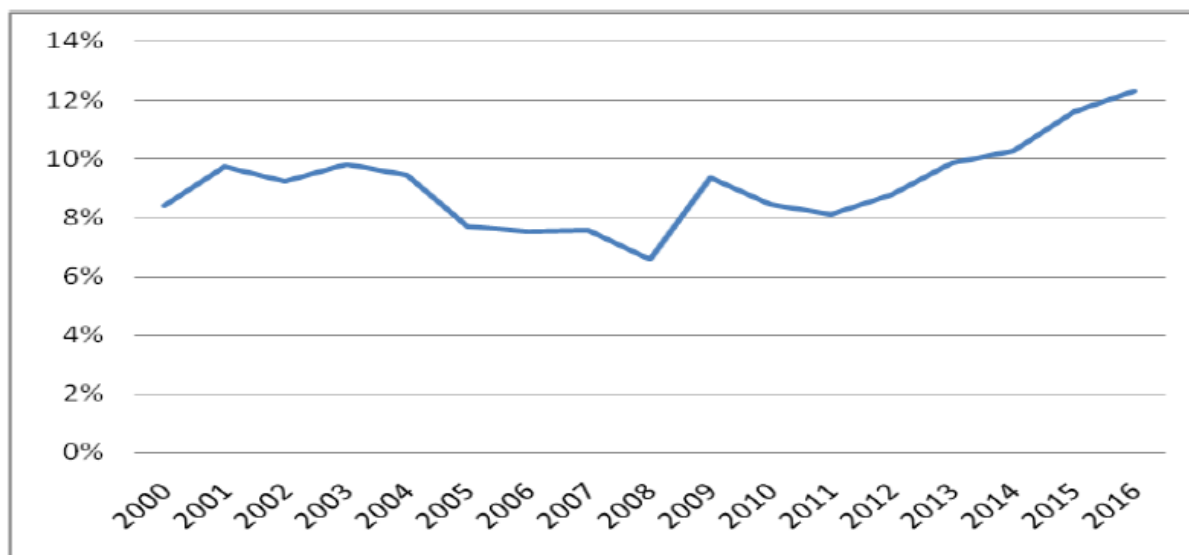
نمو القطاع الزراعي في الجزائر

يتم التعبير عن نمو القطاع الزراعي في الجزائر بنمو نسبة القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج

المحلي، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:¹

الشكل(1): نمو نسبة القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الإنتاج الناتج المحلي في

الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: بوعتلي محمد، محمّدات القطاع الزراعي في الجزائر: دراسة قياسية خلال

الفترة (2000-2016) مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 9، العدد: 09. جامعة

القليعة الجزائرية، سنة 2019، ص 09.

نلاحظ من خلال الشكل السابق بأن نسبة القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي في

الجزائر خلال الفترة الزمنية ما بين 2000-2016 تتبع في بعض الأحيان منحنيات تصاعديّة و أحيانا أخرى

منحنيات تنازليّة، مما يعني أن نمو القطاع الزراعي في الجزائر شهد عدم إستقرار في هذه الفترة الزمنية، كما

نلاحظ من جهة أخرى نموا متزايدا للقطاع الزراعي ابتداء من سنة 2011 إلى غاية سنة 2016.²

¹ بوعتلي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 09

² نفس المرجع السابق، ص 10.

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

الفرع الثاني: واقع الانتاج الزراعي في الجزائر

يتحقق الأمن الغذائي إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، والحيواني جيدا و العكس صحيح

أولا: واقع الانتاج النباتي في الجزائر

يحتل الانتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما ،لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء ، و يتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج الزراعي وفيرا، و العكس صحيح . و الجدير بالذكر أن الفرع النباتي في الزراعة يضم مجموعة من التراكيب المحصولية من أهمها الحبوب و البق و ليات و الخضر و الفواكه إلى جانب الزراعة الصناعية .

و تكمن أهمية الإنتاج الزراعي :سواء من حيث المساحة المستعملة أو من حيث معدل الإنتاج ،و تعتبر الحبوب و البقول من أهم المحاصيل النباتية .

ولعدم كفاية الكميات المنتجة من تلك المحاصيل تضطر الدولة لإستيراد كميات كبيرة منها لسد الحاجة الغذائية خاصة مادة القمح ،مما يؤثر على ميزانية الدولة .

مع العلم أن الجزائر في فترة ما بعد الاستعمار و البدايات الأولى للاستقلال من الدول المصدرة لبعض المحاصيل المهمة كالقمح ،غير أنها في الوقت الحالي تحولت من دولة مصدرة إلى مستوردة بالرغم من امتلاكها الإمكانيات و اكتسابها تجارب تنموية عديدة.

و هذا التحول ليس له مايرره من الناحية الإقتصادية .

و سنتطرق من هذا الموضوع إلى التحولات التي عرفتتها هذه المجموعات المحصولية .

1- تطور المساحة و الإنتاج و الإنتاجية لمجموعة الحبوب¹

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النوع الإستهلاكي للمجتمع الجزائري ،و تأتي مجموعة الحبوب في الصدارة ،يعد القمح أهم غذاء يومي لكل الجزائريين . حيث يعتبر كمؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة الزراعة الجزائرية و قدرتها على تحقيق الإكتفاء الذاتي ،وتضم مجموعة الحبوب كل من القمح الصلب و القمح اللين ،و الشعير و الحرطال و الذرة بأنواعها.

فهي تسيطر على معظم المساحات المزروعة بغرض توفير الغذاء للوصول إلى الإكتفاء الذاتي حيث يتم الإهتمام بها من خلال توفير البذور المحسنة لمعظم المحاصيل الإنتاجية الملائمة للبيئة المحلية حيث تشكل

¹ فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإزكتفاء و التبعية،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، فرع اقتصاد -جامعة قسنطينة 2007-2008،ص

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

المساحة المساحة المخصصة لمجموعة الحبوب الجزء الأكبر من إجمالي المساحة المزروعة و الجدول رقم (01) يوضح تطور مساحة الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2008-2015).

جدول(03):تطور المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر (2008-2015)

الوحدة: ألف هكتار

السنة	متوسط الفترة 2008-2012	2013	2014	2015
المساحة	2646.51	2699.25	2509.02	2686.08

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم

36، الموقع: www.aoad.ovg

يظهر لنا من خلال الجدول أن المساحة عرفت تغييرا خلال السنوات 2009-2015 حيث أنها تتغير من عام إلى آخر و ذلك لعدة أسباب منها المناخية ومنها المساحة المتروكة بدون زراعة (أرض بور)، نلاحظ أنه خلال الفترة 2009-2012 قدرت المساحة المزروعة بـ 2646.51 ألف هكتار لترتفع سنة 2013 لـ 2699.25 ألف هكتار، و انخفضت سنة 2014 لـ 2509.02 ألف هكتار بسبب الإرتفاع الد- المقدم من طرف الدولة للفلاحين المهتمين بزراعة الحبوب و التسهيلات المقدمة من طرف العديد من هيئات النشاط الفلاحي حيث تم إقتناء البذور و آلات الرش المحوري و الإستفادة من القروض البنكية .

ثم إرتفعت سنة 2015 لـ 2686.08 ألف هكتار

من خلال تطور المساحة المخصصة للحبوب يقابلها تطور في الإنتاج فقد عرف معدل إنتاج الحبوب تأرجحا كبيرا بين الإرتفاع و الإنخفاض وكذا عدم الإنتظام من حيث الكمية، و ذلك لتأثره المباشر بالعوامل المناخية و خاصة كمية الأمطار .

و الجدول الموالي رقم (04) يمثل تطور إنتاج الحبوب خلال (2008-2016)

الوحدة ألف طن

السنة	متوسط الفترة (2008-2013)	2014	2015	2016
كمية الإنتاج	4620.03	3435.2	3760.9	2942.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم

37، على الموقع www.aoad.ovg

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن كمية الإنتاج في متوسط الفترة (2008-2016) قدرت ب 4620.03 ألف طن

بعد ذلك سجلت إنخفاض معتبرا سنة 2014 ليصل إلى 3435.2 ألف طن بسبب الجفاف ثم ارتفع في 2015 ليصل إلى 3760.9 ألف طن بسبب تحسن الظروف المناخية
اما سنة 2016 تراجع انتاج الحبوب تراجعا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة بسبب العجز في الري خلال فصل الشتاء.¹

-إن إنتاجية الحبوب في الجزائر تعتبر من المعدلات الضعيفة في المنطقة العربية تحديدا و نجد أن هناك مستثمرات تسجل مردودية ضعيفة جدا و لعل السبب في ذلك هو نوعية العمليات الزراعية و طرق إستخدام الأسمدة الكيميائية ، و إنخفاض كمية الأمطار و الجفاف.

و على هذا يجب على الدولة أن تعطي الكثير من الإهتمام لزيادة الإنتاجية الزراعية لأنها هي المفتاح الرئيسي لزيادة الإنتاج ومن ثم تحقيق الإكتفاء الذاتي ، و بصفة عامة فإن مردودية مجموعة الحبوب تبقى دون المستويات المطلوبة لأنها ترتبط بكميات الأسمدة المستعملة و جودتها و كيفية إستعمالها و فق المعايير العلمية و التوقيت المناسب من جهة و نوعية البذور المختارة من جهة أخرى ، و الملاحظ بالنسبة إلى هذه الأخيرة و جود نقص في الكميات المستعملة بسبب أسعارها و ندرتها في الأسواق العالمية.²

يمكن لمس تطور إنتاجية الحبوب من بيانات الجدول التالي :

جدول (05): تطور إنتاجية الحبوب في الجزائر للفترة (2008-2015)

الوحدة : كجم\هكتار

السنة	2012-2008	2013	2014	2015
الإنتاجية	1540	1820	1369	1400

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ،مجلد 37،الموقع

www.aoad.ovg

¹مجدولين دهنية :إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام ل المنظمة العالمية للتجارة ،مذكرة لنيل الدكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة بسكرة ،2016-2017 ص 151-152.

²قصورى ريم ،مرجع سبق ذكره ،ص159

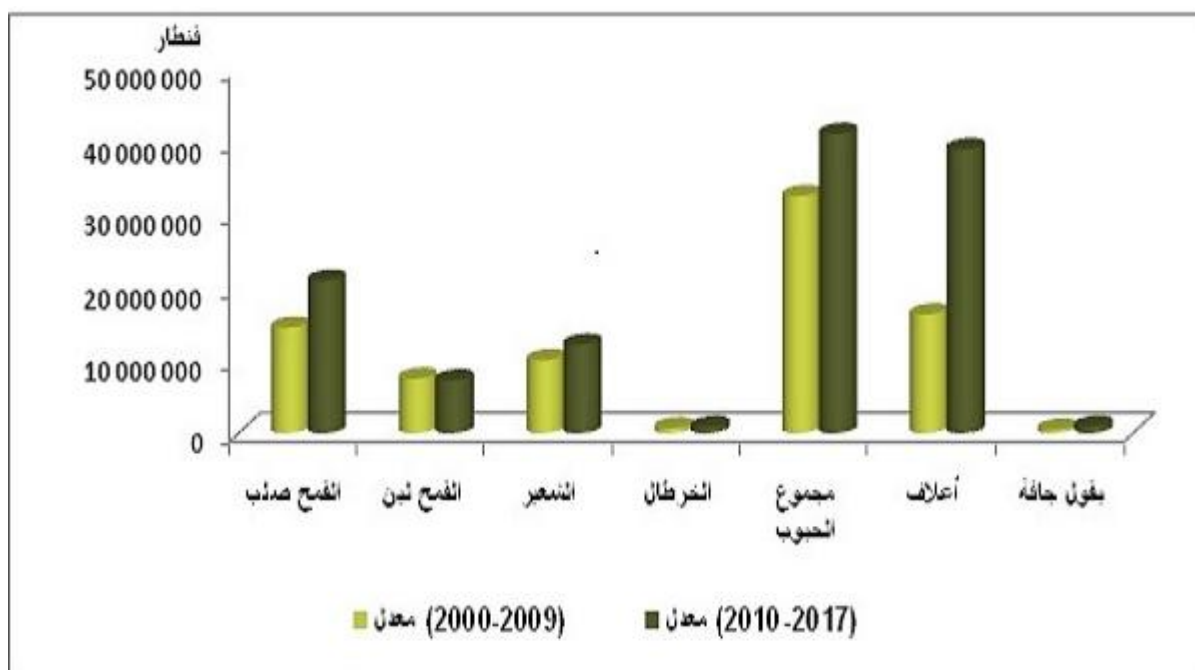
الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

من الجدول اعلاه نلاحظ أن هناك إختلالات و فوارق كبيرة من عام لآخر حيث قدرت أنتاجية الحبوب في فترة (2008-2012) ب1540 كجم\هكتار .ثم إرتفعت في 2013 لتصل إلى 1820 كجم\هكتار ،و إنخفضت إلى 1396 كجم\هكتار في 2014 تم إرتفعت مجددا سنة 2015 لتصل إلى 1400 كجم\هكتار

2- طور مساحة البقول الجافة و المحاصيل الزراعية

تعتبر محاصيل البقوليات من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة لكونها تشكل مصدرا رئيسا للبروتين الذي يحتاجه الإنسان في حياته اليومية و لهذا فإن إنتاجها على درجة كبيرة من الأهمية، حيث أن زيادة إنتاج أي نوع منها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي .

خاصة الإنسان العادي فهو في حاجة ماسة إليه و أي نقص فيها يمثل حالة حرجة ،تضم البقوليات كل من الحمص ،العدس،الفاول الجاف...



المصدر: الإحصائيات الفلاحية على الموقع <http://madrp.gov.dz/ar>

بالنسبة للمساحة فقد عرفت تذبذبا خلال الفترة (2008-2017) حيث سجلت تفاوتات في النسب

ويرجع السبب لإخفاض الكمي و النوعي للبذور و إرتفاع الأسعار ...

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

مع العلم أن إنتاجية البقول الجافة في الجزائر تعتبر من بين أضعف المستويات مقارنة مع بعض الدول العربية.¹

غير أن المحاصيل الزراعية كالقمح و الشعير تحتل مكانا إستراتيجيا في النظام الغذائي و في الإقتصاد الوطني، خلال الفترتين (2009-2000) و (2017-2010)

إحتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المقيدة.²

يشتغل القمح الصلب و الشعير نسبة 74% من إجمالي المساحة للمحاصيل 3200930 هكتار لسنة (2009-2000)، و خلال الفترة (2017-2010) معدل المساحة بلغ 3385560 هكتار بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة.

ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة (2017-2010) بنحو 41.2 مليون قنطار مقارنة بعقد (2009-2000) حيث قدرت ب 32.6 مليون قنطار.

ويتكون الإنتاج من القمح الصلب و الشعير الذي يمثل 51% و 29% على التوالي من إجمالي معدل إنتاج الحبوب.

❖ كما أوضح السيد بوعزقي علي أنه من بين الأهداف المسطرة هو توسيع المساحات الزراعية مع منح الأولوية لزراعة الحبوب مشيرا إلا أن " المساحة الحالية المسقية تقدر ب 1.3 مليون هكتار و أن القطاع مطالب برفعها إلى 2 مليون هكتار، أي بزيادة 700 ألف هكتار من بينها 400 ألف هكتار على الأقل تخصص لزراعة الحبوب"³

3- تطور مساحة الخضر و الفواكه

يخضع إنتاج الخضر و الفواكه في الجزائر بأهمية متزايدة و ذلك لإرتفاع الطلب عليها بسبب زيادة عدد السكان من جهة و تحسن مستويات المعيشة و زيادة الوعي الصحي لدى المستهلكين و التغير في النمط الإستهلاكي فالخضر و الفواكه من بين المحاصيل الغذائية الأساسية ضمن النمط الإستهلاكي العام، و يستغرق في هذا المطلب إلى مجموعتين مجموعة الخضر و مجموعة الفواكه:⁴

¹ تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي

² وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، على الموقع www.madvp.gov.dz يوم 09-08-2020 على الساعة 13.50

³ وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع <http://www.aps.dz/ar/economie/> يوم 15-08-2020 على الساعة 1.43

⁴ عيسى بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 74-75

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

أ- مجموعة الخضور: تشمل الخضور مجموعة كبيرة من المحاصيل من أهم هذه المحاصيل: البطاطس، الطماطم، البصل، الفلفل بأنواعه.. وما إلى ذلك إرتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة 44% خلال الفترة (2010-2017) مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009) كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا و البصل بنسبة 68% و 35% على التوالي.

زاد معدل إنتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة (2009-2017) حيث بلغ الزيادة 121% مقارنة بالعدد السابق

بالنسبة للبطاطا و البصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36% و 12% من إنتاج الخضروات الأخرى فقد سجلنا زيادة قدرها 143% و 102% على التوالي.¹

ويعود إرتفاع المساحات و إنتاج الخضور إلى عدة أسباب منها:

-إعادة هيكلة الإستغلالات الزراعية التابعة لقطاع التسيير الذاتي و قطاع الثروة الزراعية.

-إهتمام القطاع العام و القطاع الخاص بزراعة الخضور لأن مداخيلها كانت محفزة لإرتفاع أسعارها في

السوق الداخلية، وحرية تسويقها.

-الدعم المقدم من طرف الدولة لإستصلاح الأراضي في ولايات الجنوب .

-تطور الزراعة المحمية (البلاستيكية) و دعم الدولة لها.

ب: مجموعة الفواكه

تضم الفواكه أنواعا متعددة، وتعتبر الموالح و التمور و العنب و الزيتون أكثرها إنتشارا في الجزائر.

بالإضافة إلى الفواكه ذات الحبيبات و النواة بالنسبة لهذه الأخيرة فقد عرفت المساحة المخصصة لها زيادة

معتبرة نتيجة لتحديد البساتين وتشجيع غرس هذا النوع من الأشجار عن طريق دعم غرس الأشجار المثمرة

الذي قدمته الدولة . على المدى العقد (2000-2009) غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة

396.480 هكتار، 39% منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون و 30% للأشجار المثمرة و 23% للنخيل

و 8% للحمضيات، وقد زادت هذه المساحة خلال الفترة (2010-2017) بنسبة 47% مقارنة بالعقد

الماضي ، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58 و الأشجار المثمرة بنسبة 56 و 41 للحمضيات

و 20 للنخيل.

إزدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة (2010-2017) مقارنة بالعقد السابق.

¹ وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، اطلع عليه على الموقع: www.madvp.gov.dz بتاريخ 11-08-2020، على الساعة 03:00.

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

— الأشجار المثمرة ذات البذور وذات النواة¹102

— الزيتون 99

— الحمضيات 91

— التمور 28

كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير مع زيادة بنسبة 75 بين (2010-2017) و (2000-2009) الجدول رقم (06) تطور المساحة و الإنتاج و المردودية لمجموعة الفواكه ذوات الحبيبات و

النواة

الإنتاجية (ق/هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هكتار)		البيان الموسم
		منتجة	مغروسة	
68,93	13.568.230	196.841	262.698	2010-2009
74,56	15.023.500	201.500	257.395	2011-2010
73.93	14.688.725	198.679	246.409	2012-2011
82,07	16.572.040	201.936	243.550	2013-2012
76,09	15.251.510	200.440	240.356	2014-2013

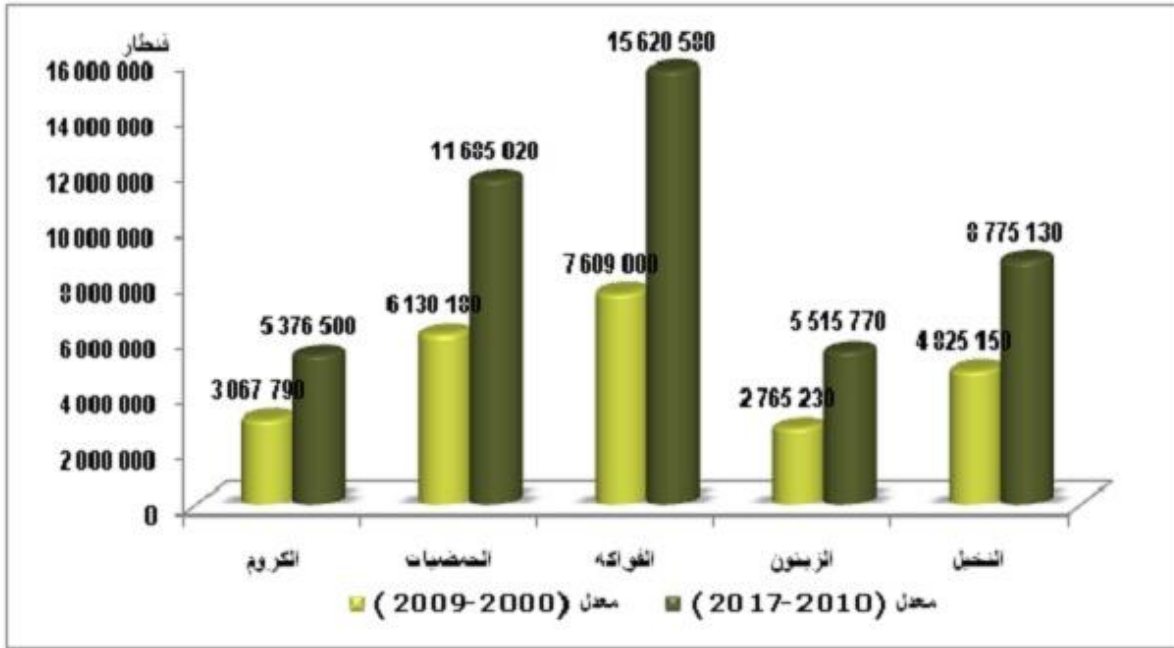
المصدر: مالكي رشيد، تنمية القطاع بأساليب الدعم و التمويلات المختلفة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، سنة 2017-2018، مرجع سبق ذكره، ص 114.²

تشير بيانات الجدول أن المساحة المغروسة لهذا النوع من الفواكه قد عرف اتجاهًا تنازليًا بسبب تراجع نسبة الدعم لغرس هذا النوع من الأشجار، ومن جهته عرف الإنتاج تذبذبًا من حيث الكمية ليشهد أعلى إرتفاعًا له في عام 2013 بـ 75،16 مليون ق وسبب هذا التذبذب في الإنتاج راجع في الغالب إلى الظروف المناخية المتقلبة، وإلى ظهور بعض الأمراض التي تؤثر على محصول هذه الفواكه.

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إحصائيات فلاحية اطلع عليه على الموقع www.madavp.gov.dz بتاريخ 11-08-2020 على الساعة 00:42.

² مالكي رشيد، تنمية القطاع بأساليب الدعم و التمويلات المختلفة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، سنة 2017-2018، مرجع سبق ذكره، ص 114.

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر



المصدر: الإحصائيات الفلاحية، على الموقع <http://madrp.gov.dz/ar>

الفرع الثالث: واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي حيث تؤلف الثروة الحيوانية 26 من الدخل الزراعي و أهم ماتتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي: الأبقار، الماعز، الخيول، الإبل، الدواجن، الأسماك، أهمها المواشي و الأغنام التي تترى خاصة في الريف الجزائري، و تأتي بعدها الأبقار التي تلاقي تشجيعا كبيرا من أجل إنتاج البلاد من مستشقات الألبان

أما إنتاج الصيد البحري، فلا يزال بعيدا عن تحقيق الآمال المعقودة عليه، على الرغم من إمكانيات السواحل الجزائرية و غناها بالثروة السمكية و على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة.¹ و في هذا المبحث سنتطرق إلى معظم الثروة الحيوانية مع تطورها العددي و الإنتاجي .

أولا: تطور إنتاج اللحوم الحمراء و البيضاء

1- تطور إنتاج اللحوم الحمراء: لعلمنا أن مصدر اللحوم الحمراء المتوفرة في السوق هي

الماشية، فالنتعرف على مطور الماشية في الجزائر.

إن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني من نقص في عدد المواشي، خاصة الأبقار، وذلك لأسباب عديدة من أهمها عدم تأهيل المراعي ونقص الأعلاف، مما يؤدي بها إلى الذبح، إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين إلى آخر.

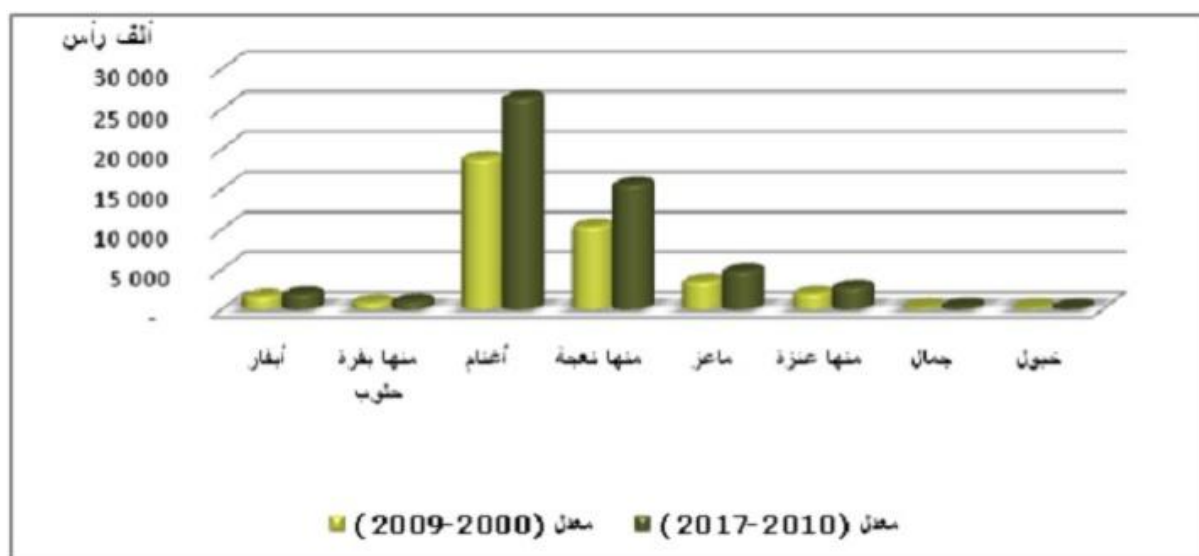
¹ Ar.wikipidai.org

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

متوسط الفترة 10-06 إلى 14 التطور من	2014	2013	2012	2011	متوسط الفترة 2010 - 2006	السنوات
						نوع الحيوان
% 97	2049.65	1909.46	1843.94	1790.00	1038.22	الأبقار
% 34	27807.73	26572.98	25194.00	23989.33	20758.04	الأغنام
% 31	5129.84	4910.70	4595.00	4411.02	3918.65	الماعز
% 19	354.47	344.02	340.00	318.76	297.64	الإبل
% 6 -	42.01	45.04	46.00	44.20	44.87	الخيول
% 12 -	165.11	165.00	172.00	181.09	187.60	بغال وحمير

المصدر: مالكي رشيد، تنمية القطاع بأساليب الدعم و التمويلات المختلفة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، سنة 2017-2018، ص 199.¹

من بيانات الجدول يتضح أن الثروة الحيوانية في تزايد مستمر ماعدا الخيول و البغال و الحمير.



المصدر: الإحصائيات الفلاحية على الموقع <http://madrp.gov.dz/ar>

تمارس في الجزائر 5 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأبقار، الأغنام، الماعز، الإبل، الخيول. بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد (2009-2000) حوالي 24.5 مليون رأس، وزاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة (2017-2010) بمعدل زيادة 37%.

¹ مالكي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 199.

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

خلال الفترة (2010-2017) تمثل الأغنام 78% من مجموع الماشية أي 26.4 مليون رأس، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية 14% أي 4.8 مليون رأس، تليها الأبقار التي تبلغ 1.9 مليون رأس بنسبة 6% من مجموع المواشي¹.

أما الجمال و الخيول فتمثل 1% و 0.5% على التوالي من مجموع المواشي، كل هذه الأعداد تنتج عنها تطور في إنتاج اللحوم الحمراء حيث قدر ب 4.7 مليون قنطار خلال الفترة (2010-2017) أي بزيادة قدرها 55% مقارنة بالعقد السابق حيث قدرت ب 3 ملايين قنطار.

■ صدر عن وكالة الأنباء الجزائرية أن الإنتاج الوطني للحوم الحمراء، بلغ خلال سنة 2017 فقط 5.44 مليون قنطار².

حيث بلغ الإنتاج من لحوم الأغنام إلى 3.25 مليون قنطار و 1.25 مليون قنطار من لحوم الأبقار و 0.42 مليون قنطار من لحم الماعز و 0.1 مليون قنطار من لحوم الإبل و 141 قنطار من لحوم الخيل.

2- تطور إنتاج اللحوم البيضاء³

تعتبر اللحوم البيضاء من نواتج لحوم الدجاج التي أصبحت تغطي على قطاع الإنتاج الداجني، حيث بدأ يحتل مكانة إقتصادية متميزة، و أصبح القطاع التجاري يمثل القاعدة الأساسية في هذا الإنتاج. وقد إكتسبت صناعة الدواجن أهمية متزايدة منذ مطلع الثمانينات و ذلك لتزايد الطلب عليها ولهذا أولت الجزائر أهمية لتطوير إنتاج اللحوم البيضاء، من خلال منح الإعانات و القروض و الإعفاء الضريبي المقدم من قبل الدول للمستثمرين في مجال تربية الدجاج.

بالرغم من تحقيق إكتفاء ذاتي نسبي في هذا المجال، إلا أن إنتاجها قد عرف تذبذبا من فترة إلى أخرى . إزدادت اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال فترة (2010-2017) بمعدل نمو بلغ 109% خلال العقد الماضي (2000-2009)

غير أن الإنتاج الوطني للحوم البيضاء سجل عام 2017 فقط إرتفاعا معتبر بلغ 5.3 مليون قنطار مقابل 2.09 مليون قنطار في 2009 أي بزيادة نسبتها 153%

¹ إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: www.davp.gov.dz

² وكالة الأنباء الجزائرية: www.asp.dz

³ تصريح وزير الفلاحة والتنمية الريفية: www.asp.dz

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

ثانيا: تطور إنتاج الأسماك و الحليب و البيض

1-تطور إنتاج الأسماك:

تمثل منتوجات الصيد البحري غذاء كامل لا يستهان به ، حيث أنها تساعد على تأمين مادة غذائية هامة.

لذا يعتبر الصيد البحري في الجزائر من أهم المواضيع الحساسة المتداولة في الساحة الإقتصادية و سوق السمك ، و يحظى بإهتمام كبير من قبل الدولة حيث خصصت في بعض المدن ميناء لسفن الصيد البحري. قدرت الثروة السمكية في الجزائر حوالي 220 ألف طن ، حيث أن هذه الثروة لاتقاس بطول الساحل و إنما بعرض الهضبة القارية وهي ضيقة جدا، على الرغم من أهمية الثروة السمكية وقيمتها على الصيادين القومي و الوطني إلا أن هذا النوع من الثروات يعاني من الضعف في الجزائر.

و سبب ذلك إمتزاج المياه المالحة مع العذبة ، فمثلا تعزى أسباب ضعف الإنتاج السمكي للبحر المتوسط إلى قلة خصوبته، كونه شبه مغلق ، وتلوث مياهه.¹

حيث بلغ إنتاج الأسماك (خارج تربية المائيات) 108 ألف طن في عام 2017 مقابل 102 طن في عام 2016 حسبما أفادت به وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري.²

2-تطور إنتاج الحليب

يعتبر الحليب ومشتقاته في الجزائر من الغذائية الأساسية ، لإحتوائه على البروتين الحيواني ، و الذي يرتبط بصحة الإنسان ، حيث أنه من المجموعات السلعية الهامة ، و الحيوية من المنظور الغذائي بحكم أن فئة الشباب يشكل غالبية السكان و أيضا من المنظور الإقتصادي بإعتباره من الأساسيات الإقتصادية للعديد من دول العالم المتقدمة منها و النامية .

و بزيادة الدخل الفردي للإنسان و إهتمامه الصحي يزداد الطلب على الحليب ومشتقاته . مما يؤدي إلى إتساع الفجوة الغذائية حيث أن معدل إنتاج الحليب دون العدد المطلوب . مما يؤدي إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير القطاع، علما أن كميات الإنتاج من الحليب الطازج و كميات الحليب المجمع من المزارع في إرتفاع بسبب سياسة دعم إنتاج و جمع الحليب.

¹ Av.m.wikipidai.org

² وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

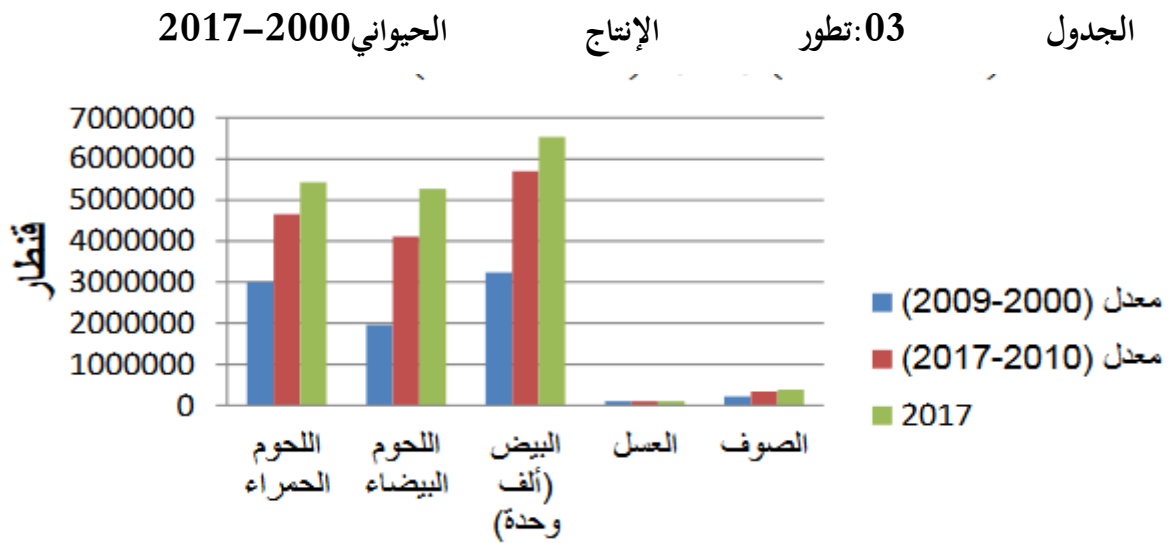
حيث بلغ الإنتاج الوطني للحليب 3.52 مليار لتر خلال سنة 2017 بما فيها أكثر من 2.58 مليار لتر من الأبقار 73%

وهذه زيادة معتبرة ،حيث لم يتعد الإنتاج في 2009 قيمته 1.58 مليار لتر أي أقل من نصف ما أنتج في 2017، ومع ذلك تبقى هذه الكمية غير كافية لتلبية الحاجة المحلية من الإستهلاك لهذه المادة التي تعتبر رئيسية و ضرورية و التي لم يتجاوز إحتياجها السنوي 4 مليار لتر سنويا.

3- تطور إنتاج البيض:¹

يعد إنتاج البيض في الجزائر من القطاعات الحديثة ،حيث إنتشرت صناعة إنتاج البيض بصورة مقبولة ،غير أن هذه القطاعات لا تتأثر كثيرا بالعوامل الموردية و الظروف البيئية أي إنتاجه يتأثر بظروف العرض و الطلب.

وقد عرف منتج البيض في الجزائر زيادات مستمرة ومعتبرة خلال سنوات أخرى ،هذا الإنخفاض راجع إلى إرتفاع أسعار عناصر الإنتاج ،و إنخفاض الطلب بفعل رفع الأسعار ،أي إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن ،و خاصة ذوي الدخل المحدود.



المصدر: ، مالكي رشيد ، تنمية القطاع بأساليب الدعم و التمويلات المختلفة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان ، سنة 2017-2018، ص 129.²

¹ بيان لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري (وكالة الأنباء الجزائرية)

² مالكي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 129.

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

حيث قدر إنتاج البيض خلال الفترة (2010-2017) ب5.7 مليار وحدة بمعدل نمو 76%، أي عرف إتحاف تصاعدي خلال هذه الفترة (2010-2017) حيث بلغ إنتاجه في سنة 2017 فقط نحو 6.6 مليار وحدة إرتفاعا من 38 مليار وحدة في 2009

الفرع الرابع: تدني الإنتاج و الإنتاجية الزراعية الغذائية

من خلال دراستنا لمجموعة من إحصائيات الإنتاج و الإنتاجية و تطويرهم من سنة لأخرى في المجالين النباتي و الحيواني للقطاع الزراعي الغذائي، لاحظنا ضعف في مساهمة القطاعات التي تشكل أنشطة التنمية الإقتصادية و الصناعية.

بالنسبة للجزائر فإن تراجع نسبة المساهمة يحاكي معاناة الإقتصاد العام و الصناعة.

إن الوضعية المتذبذبة التابعة للزراعة الجزائرية نتيجة عدم الإنسجام وندرة الوسائل التقنية، فالإنتاجية ضعيفة بسبب النوعية الرديئة للبدور، و الري غير كاف، و معاناة إنتاج الحليب و إنتاج بعض الخضراوات. ولهذا يجب تدارك بعض الأوضاع و توفير المزيد من المنتجات كما أن بعض المواد الغذائية كالقمح، يدل على مزيد من التبعية للخارج.¹

أما بخصوص القطاع الحيواني فإن هذا المجال يمكن إعتباره مستقر حيث تعرف الجزائر إكتفاء ذاتيا في ذلك، و تبقى كل المواد الغذائية في حاجة ماسة للتطوير، حيث أن الإنتاج النباتي و الحيواني دائما في تذبذب، فلا تكاد تستقر مستويات الإنتاج لأكثر من سنتين.

و لهذا فمن الضروري إتخاذ بعض الإجراءات لترقية الزراعة في الجزائر بمتابعة بعض الجوانب التقنية و الفنية لتدارك ما يترتب عنها من سلبيات و التي يمكن حصرها فيما يلي:

- تدعيم سياسة إستصلاح الأراضي .
- معرفة أسباب ملوحة الأرض و صرف المياه.
- تحسين أداء الري، و تقنية الحفاظ على الماء.
- سياسة حماية و تحسين خصوبة التربة.
- تحسين النوعيات النباتية و الحيوانية .
- إستيراد أصناف عالية الجودة من الأبقار و زيادة مجالات تربية الأبقار.

¹ فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية، مرجع سبق ذكره، ص 194-198

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

كل هذه الأسباب كانت عائق في تطور قطاع الزراعة الغذائية بمجاله، و التركيز على هذه العوامل نتيجة تكررها بصفة دائمة منذ مدة.

المطلب الثاني: تهديدات الامن اغذائي في الجزائر

تمثل التهديدات عائقا أمام الدولة، وليس بإمكانها تجاوزها ومواجهتها بمفردها، فلا بد من التعاون مع غيرها من هيئات دولية وغير دولية، وذلك من خلال إستراتيجية التعاون المتبادل.

الفرع الاول: تهديدات الامن الغذائي في الجزائر

حذرت دراسة حديثة بشأن الأمن الغذائي في الجزائر من مخاطر استمرار البلاد بالجوع للأسواق العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية، مبينة أن هذا الأمر يعيق تطور الصناعات الغذائية التي تعاني من التبعية للمواد الأولية المستوردة من الخارج .

وتشير الدراسة التي تم إعدادها من طرف منتدى رؤساء المؤسسات -وهو مؤسسة رسمية- إلى وجود الكثير من العوامل التي تهدد الأمن الغذائي للجزائريين، وربطت الأمر بوجود اختلال كبير بين العرض والطلب في مجال المنتجات الزراعية

ورصدت الدراسة عدة أسباب وراء هذا الاختلال، أهمها النمو الديمغرافي، إذ ارتفع عدد سكان الجزائر بنسبة 20% بين عامي 2000 و2010، وزياد حركة التعمير وظاهرة التوجه نحو المدن التي ارتفعت نسبتها من 58.3% إلى 66.3% خلال الفترة نفسها- إلى حدوث تغييرات في المجتمع الجزائري وصاحب هذه التطورات تغير في السلوك الاستهلاكي مع تحسن في شبكة الأجور، بحيث تضاعفت النفقات الغذائية اثناء الفترة المذكورة باكثر من 270%، بحسب الدراسة.

وفي مقابل ارتفاع معدلات الاستهلاك الغذائي هناك محدودية في العرض المحلي، خاصة في القطاع الفلاحي الذي يعتمد على الاستيراد، سواء بالنسبة للمحاصيل أو البذور، مما يفسر -حسب الدراسة - الارتفاع الكبير لفاتورة .الواردات الغذائية التي وصلت إلى نحو 9.3 مليارات دولار عام 2014 ورغم الجهود التي تبذلها الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي بحيث خصصت 1.7 مليار دولار لدعم الاستثمارات الفلاحية فإن ذلك لم يمنعها من أن تصبح منذ عام 2015 ضمن أكبر ستة مستوردين عالميين للقمح بكمية تفوق خمسة ملايين طن سنويا.¹

¹ ياسين بودهان، "اختلالات تهدد الامن الغذائي لجزائريين" 2016 على الموقع www.aljazeera.net اطلع عليه بتاريخ 03-08-2020

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

عجز صاف في مجال الحبوب:

وكشفت الدراسة أن الصناعات الغذائية في الجزائر تساهم بنسبة 50 الى 55 % في الناتج الداخلي الخام الصناعي خارج قطاع المحروقات، مشددة على أن ميزانية الدولة خصصت بين 2010 و 2014 ما يعادل 1.7 مليار دولار لدعم الاستثمارات المبرجة إطار السياسة الفلاحية خارج صندوق دعم تعويض المواد الزراعية ذات الاستهلاك الواسع (دعم وضمن أسعار الحبوب والحليب والطماطم الصناعية و المنتجات الفلاحية) .وأشارت الدراسة إلى أن الدعم الموجه للقطاع الزراعي مكن من رفع متوسط الإنتاج السنوي للحبوب من 3 ملايين طن في الفترة 2005 2008 - إلى قرابة 5 ملايين طن في الفترة من -2015 2009 في حين انتقل إنتاج الحليب من مليار لتر إلى قرابة 4 ملايين لتر خلال فترتي المقارنة .

وزاد إنتاج البطاطا من 2 مليون طن سنويا إلى 4 ملايين طن سنويا واللحوم الحمراء من 300.000 إلى 400.000 طن سنويا خلال الفترة المرجعية .

و تعتبر شعبة الصناعات الغذائية بحسب الدراسة، أول مشغل في القطاع الصناعي بما يعادل 40 % من مناصب الشغل وحوالي 150 ألف منصب شغل، ويخلق القطاع في المتوسط 40 % -45 القيمة المضافة الصناعية بحوالي 3 مليار دولار سنويا، وتعد الحبوب والحليب والمياه والمشروبات غير الكحولية من الفروع الهامة في القطاع .

ولم يرتفع إنتاج الحبوب بشكل معتبر على الرغم من توسع المساحات المسقية بين 2001 و 2011 من 512.740 هكتار إلى 987.005 هكتار .

اعتماد مطلق على الخارج :

كشفت الدراسة عن اختلالات جوهرية ناجمة عن الزيادة الملحوظة في معدلات الاستهلاك الغذائي في مقابل محدودية العرض الوطني، وخاصة في الشعب الإستراتيجية التي تعتمد بشكل شبه مطلق على الاستيراد سواء في مجال البذور أو المحاصيل، ما يفسر الارتفاع القياسي في الفاتورة 2000 و 2014 حيث بلغت 9.3 مليار دولار .

وخصصت الجزائر منحة غذائية تقدر ب 308 دولارا للفرد في عام 2015 مع العلم أن معامل هذه المنحة في المصاريف الغذائية السنوية للفرد تضاعفت ب 350 % ما بين 2011 و 2000 مما حول الجزائر منذ 2005 إلى واحدة من أكبر 6 مستوردين عالميين للقمح الذين تفوق وارداتهم الخمسة ملايين طن سنويا .

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالميا من حيث استيراد القمح اللين والأولي عالميا فيما يخص القمح الصلب بما يعادل 50% من المبادلات العالمية، وثاني مستورد عالمي لغبرة الحليب بعد الصين، والأولى عالميا في حال الأخذ بالاعتبار العدد السكان.¹

اقل تغطية في شمال إفريقيا:

تعتبر الجزائر الدولة الأكثر ضعفا في مجال تغطية الواردات بالنسبة للصادرات الغذائية في منطقة شمال إفريقيا، حيث استقرت هذه النسبة عند 5% من 1992 و2014، حيث بلغت واردات الجزائر حوالي 10 مليار دولار في مقابل صادرات لم تتجاوز 500000 دولار، بحسب الدراسة التي أكدت على أن الاستمرار في اللجوء إلى السوق العالمية لتلبية الحاجيات الغذائية للجزائريين، يبرهن الأمن الغذائي الوطني وبرهن تطوير الصناعة الغذائية الجزائرية التي بقيت رهينة التبعية للمواد الأولية التي تأتي من الخارج، مما يجعل الأمن الغذائي في المحصلة رهينة للريع البترولي الذي من دونه فلن تحتلف الجزائر عن الصومال الشقيق.

أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الإنتاج الزراعي في الجزائر:²

واجهت القطاع الفلاحي الجزائري عدة مشاكل لتحقيق أهدافه التنموية وزيادة الإنتاج الفلاحي والحد من ألامن الغذائي التي تواجه البلاد والتبعية إلى الخارج، وهذه المشاكل نلخصها فيما يلي :

- الإصلاحات التي تعاقبت على هذا القطاع لم تكن ذات تنسيق واستمرارية بسبب التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، مما نتج عنها عدم تحديد سياسة فلاحية واضحة المعالم ومحددة الأهداف من شأنها خدمة القطاع الزراعي وتطويره والرفع من مكانته في الاقتصاد الوطني، كما أن هذه الإصلاحات لم تحقق التكامل والتنسيق والتواصل بين مراحلها، فكانت كل مرحلة تأتي وكأنها تنفي المرحلة السابقة لها نظرا للتضارب في نصوص وقوانين هذه الإصلاحات، وهو ما لم يشجع الفلاحين على الاستثمار والاستخدام الأمثل لوسائل الانتاج التي ترفع الإنتاج والإنتاجية، مما أثر سلبا على مردودية القطاع الزراعي؛

- ضعف حجم المبالغ المالية المخصصة للاستثمارات الفلاحية قبل 1990، نظرا لتوجه الدولة خلال هذه الفترة إلى القطاع الصناعي باتباع سياسة الصناعة المصنعة وتوجه له مبالغ هامة من حجم الاستثمارات

الكلية ا

¹ نسرين لعراش "الجزائر تعاني المشاشة حقيقية في مجال الامن الغذائي"، 2016 منشور على الموقع www.aljazairalyoum.com اطلع

عليه بتاريخ 03-08-2020 على الساعة 00:33

² غردى محمد، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر و أهم النتائج المحققة منها، مجلة "الإدارة و التمية للبحوث و الدراسات" العدد 10، جامعة بليدة

، سنة غير مذكورة، ص 14

الفصل الثاني — إكمانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

- لقانون 87/19 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية، سوي بين الفلاحين والإطارات الفلاحية في الحقوق والواجبات الأمر الذي أدى إلى وجود صعوبات ومشاكل في تسيير المجموعات الفلاحية الجديدة، كما أن الأراضي الفلاحية الموزعة على هذه الجماعات لم تكن بنفس الخصائص والامتيازات، فتجد بعض المجموعات استفادت من أراضي مغروسة بالأشجار المثمرة الصالحة للإنتاج من أول موسم فلاحي، كما قد تكون مدعمة بآبار السقي ووسائل إنتاج حديثة تسمح بزيادة الإنتاج من سنة لأخرى، في حين لم تستقد بعض المجموعات الأخرى من هاته الامتيازات، إذ منحت لها قطع أرضية غير مزروعة وغير مشجرة، وليست بها آبار وحتى يتم تهيئة هاته الأرض وحفر الآبار للسقي يستدعي ذلك أموالا ضخمة لا يمكن للمجموعة تأمينها، فتواجه هذه المجموعة مشاكل كبيرة في عملية استغلال قطعة الأرض الممنوحة لها؛

أما بعد 1990 فواجه القطاع مشاكل أخرى تمثلت في:¹

- ارتفاع تكاليف الإستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (الات، أسمدة، بذور، مبيدات الأعشاب والحشرات الضارة، الأعلاف، الخ)، بالإضافة إلى انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم؛

- مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين أو الأجانب، نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي، من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية (طرق جيدة، الكهرباء، المياه)، وتوفيرها يتطلب طول الانتظار مما يدفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاعات أخرى؛

- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الإمتياز؛

- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية، وارتفاع حجم المديونية الفلاحية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي فاقت 40 مليار دج سنة 2008؛

- عدم استقرار مضمون السياسة الإقتصادية الكلية للبلاد وغموضها أحيانا؛

¹ نفس المرجع السابق ص 15

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

-إهتمام المستثمرون بالإستثمار في القطاعات الأخرى (الصناعة والخدمات) على حساب القطاع الزراعي، نظرا للإخطار والظروف التي تحيط بالاستثمار الزراعي، والتي لا يمكن أن يتحكم فيها المستثمر (كالعوامل المناخية ، والكوارث الطبيعية)

-معوقات أمنية تتمثل في المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وتأثيراتها مازالت الآن تؤثر على الاستقرار في المناطق الريفية التي يقام في الإستثمار الفلاحي.

إضافة إلى:

- ❖ الكوارث المناخية الجوية¹
- ❖ النتائج العديدة الأهمية للقطاع الفلاحي
- ❖ عوائق الوصول للتمويل
- ❖ التأخر التقني لنظم الإنتاج
- ❖ سيطرة الفلاحة المعيشية

الفرع الثاني:تحديات الأمن الغذائي في الجزائر

اقترحت الجزائر إنشاء مرصد متوسطي لمواجهة تحديات الأمن الغذائي لدول مجموعة 5 + 5المتوسطة التي تضم الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وليبيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا .² ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الحكومية من مدير المعهد الوطني الجزائري للبحث الفلاحي فؤاد شحات، إقتراحه خلال اجتماع دول مجموعة 5+5 المنعقد في العاصمة الجزائرية ،إنشاء مرصد متوسطي لمواجهة تحديات الأمن الغذائي لدول مجموعة 5+5، موضحا أن هذا المرصد يهدف إلى دراسة أهم التقلبات في أسعار المواد الغذائية على المدى البعيد ورصد أهم التوقعات في الأسواق العالمية لوضع استراتيجية واضحة في التعامل مع هذه التقلبات وأشار الى أن المرصد يقوم" بتتبع الأسواق العالمية للأغذية وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بخصوص التقلبات المنتظرة في الأسعار، وكذلك الكشف المبكر عن كميات الإنتاج المنتظرة لتفادي الإستيراد العشوائي قصد تجنب خسائر مالية .

¹ بوعتلي محمد، محددات نمو القطاع الزراعي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2016، القطب الجامعي القليعة ،الجزائر،

مجلد09، العدد 09، سنة 2019 ص 8

² <https://www.albayan.ae/economy>

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

وقال شحات إن المرصد يعمل أيضا على تحسين العلاقات ما بين المتعاملين الإقتصاديين بما فيهم الفلاحون في البلدان الأعضاء من خلال تسهيل الحصول على المعلومات الدقيقة اللازمة للإستثمار بين دول المجموعة فيصبح هذا المرصد همزة وصل ما بين المتعاملين في قطاع الفلاحة

وقالت وزارة الزراعة الجزائرية في وثيقة أصدرتها بمناسبة الإجتتماع إنه فضلا عن العوامل الهيكلية فإن الأخطار التي تهدد الأمن الغذائي لدول المتوسط تزداد حدة بسبب اللاإستقرار الدائم للأسواق الدولية للمنتوجات الفلاحية الذي يترجم بالتذبذب الإستهائى لأسعار المنتوجات الفلاحية. وأوضحت الوثيقة أن هذا اللقاء الذي ينظم في إطار الحوار الأورومتوسطي لمجموعة 5+5 يهدف إلى تحليل أصل الأزمات الغذائية الدورية وعلاقتها بأسعار المواد الأولية والمواد الغذائية على السوق العالمية

المطلب الثالث: سبل تحقيق الامن الغذائي في الجزائر

للهوض بالقطاع الزراعي يستلزم تطبيق جملة من البرامج و الإجراءات ،التي تمكن المعنيين من تشكيل الآراء وتعبئة الموارد التي تحتاجها ،و تعزيز التعاون فيما بينهم.

الفرع الأول: الاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية الزراعية و الامن الغذائي في الجزائر

إن تسطير استراتيجية شاملة و متكاملة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر ،يعد امرا ضروريا و هاما بالنسبة للجزائر ،خاصة في ظل الحركية العالمية للإقتصاد الدولي المتغير بإستمرار ،و الذي لامكان له للإقتصاديات الضعيفة ،و بالتالي بعد معرفة ما تملكه الجزائر من إمكانيات و موارد زراعية ،وبعد معرفة مختلف السياسات الزراعية التي إتبعها الحكومات المتعاقبة في الجزائر منذ 1971 إلى غاية سنة 2017، وبعده الوقوف على أهم أسباب فشل كل تلك السياسات في تحقيق الامن الغذائي للجزائر و بقائها تابعة للدول الكبرى المصدرة للقمح و مختلف المنتجات الغذائية الأخرى ، كان لابد من طرح استراتيجية بديلة تعتبر كخارطة طريق في مراحلها الأولى لتحقيق تنمية زراعية مستدامة في الجزائر آفاق سنة 2025، وترتكز هذه الاستراتيجية حسب تصورنا على أربع محاور أساسية هي:

أولا: التمويل و المرافقة الجوارية للمشاريع الزراعية:¹

هو الاعتماد على سياسة تكاملية سواء من طرف البنوك أو من طرف الحكومة لتمويل المشاريع الزراعية بطرق مباشرة بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية، وعن الإجراءات المعقدة الأخرى، فالتمويل الجوارى أثبت

¹حميدة رابح، ساري نصر الدين، "النحو إستراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية و الأمن الغذائي المستدام في الجزائر"مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، العدد م ،جامعة سطيف ،سنة 2018، ص (10-14) بتصرف

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

نجاحة في تطوير القطاع الفلاحي في العديد من الدول كالولايات المتحدة، إيطاليا، اليابان، فرنسا .. الخ من الدول الأخرى، هذه الطريقة التي أثبتت نجاعتها هي ما تحتاجه الجزائر في طريق تنويعها لتطرق تمويل المشاريع الزراعية، فدون أساليب مبتكرة في التمويل لن يتطور القطاع الزراعي، ، وكما هو معروف في الجزائر فحوالي 90% من المشاريع الفلاحية هي مشاريع مصغرة و صغيرة و متوسطة و حتى عائلية في بعض الأحيان ، و بالتالي فهي تحتاج لطرق تمويل مبتكرة و جوارية حتى تستمر و تتطور هاته المشاريع .

ثانيا: تطوير الإطار التشريعي و القانوني فيما يخص القطاع الزراعي:

إن الإطار التشريعي و القانوني هو أساس تطوير البنية الإقتصادية لأي دولة فلعلم، و فيما يخص القطاع الزراعي في الجزائر فالإطار القانوني و التشريعي المتعلق به ضعيف إلى درجة انه أصبح هو المعرقل لأساسي لتحقيق تنمية زراعية مستدامة على المديين القصير و المتوسط و بالرغم من تسطير الجزائر و إصدارها لمجموعة من المراسيم التشريعية و القوانين التعديلية فيما يخص تحسين البنية الهيكلية الجزئية و الكلية لمختلف البنى الزراعية في مختلف المناطق على مستوى الوطن. الا إنها واجهت عدة عراقيل منها الإدارية والبيروقراطية ماجعل الفلاحون يتخلون على الإستفادة منه و يلجؤون إلى الإعتماد على قدراتهم الذاتية الأمر الذي أدى إلى إنخفاض نسبة إنتاجية الهكتار في الجزائر مقارنة مع الدول الأخرى حتى الشقيقة لعدم قدرتهم على توفير كامل المستلزمات (الأسمدة، مععدات السقي الحديثة سواء فيما يخص السقي المحوري او السقي المتوازي ... الخ من الأنواع) ، ولذلك يجب سياقة جزء كبير من القوانين منها قانون تسوي ملكية الأراضي للفلاحين بشكل مباشر و ليس إمتياز فقط و بشكل دائم تجعل الفلاح يخدم أرضه بشكل متفاني مايؤدي الى تطوير المشاريع الفلاحية.

ثالثا: تطوير المنتجات المتكاملة مع القطاع الزراعي خاصة قطاع البتروكيماويات

إن تطوير المنتجات المتكاملة مع القطاع الزراعي تعني بالأساس لدولة مثل الجزائر وبصفة مباشرة تطوير قطاع الصناعات البتروكيماوية.

إذا فالتركيز على تطوير قطاع الصناعات البتروكيماوية في الجزائر، ليس امرا ثانويا بل هو أساس تطور الاقتصاد ككل بكل فروع، و الجزائر باعتبارها بلدا غنيا بموارد البترول والغاز، تستطيع تطوير قطاع الصناعات البتروكيماوية بشكل سريع و سهل، فقط وجود إرادة سياسية لفعل ذلك، كما أن تطوير هذا القطاع سيغني الجزائر عن استيراد الأسمدة الزراعية من الخارج. وبالتالي خفض فاتورة الاستيراد، واستعمال تلك الأموال وتوجيهها إلى تنمية الفروع الزراعية المختلفة والفروع الصناعية والخدمية الأخرى، لأن العلاقة في الاقتصاد هي

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

علاقة ارتباطية تكاملية، ومعروف ان الغاز الجزائري يعد من بين أجود أنواع الغاز في العالم، فيه مكونات تستعمل أساسا لصناعة الأسمدة الكيماوية المستعملة في تخصيب وتحسين مردودية الأراضي الزراعية، لهذا فتطوير هذا القطاع مهم للجزائر ليس من حيث انتاج الأسمدة الزراعية فحسب، بل من حيث العوائد المالية الضخمة التي ستدر على الاقتصاد الجزائري من جراء الإستفادة من هاته الميزة النسبية في تطوير هذا النوع من الصناعات، هذه العوائد المالية التي يحتاجها الاقتصاد الجزائري لتحريك وتطوير مختلف فروع خاصة القطاع الزراعي.

رابعاً: تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي¹

حتى وان قامت الجزائر بالالتزام بالمحاور الثلاث السابقة الذكر، فإن العنصر الأساسي في كل الاستراتيجيات مهما اختلفت توجهاتها، يبقى العنصر البشري، فدون الاهتمام بتنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي لن يتحقق اين غذائي مستدام في الجزائر، فيما كانت الجهود المبذولة لتحقيق ذلك، فالعنصر البشري هو الخلية الأولى لتكون هاته الاستراتيجية، فإن كانت هاته الخلية الأولى غير قابلة لتقبل ونبي هاني الاستراتيجية، سوف يكون مصيرها الفشل بالتأكيد.!

ذا فالالتزام بتنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي هو امر محوري استراتيجي إن لم نقل مصيري في سبيل تحقيق الأمن الغذائي المسقل أم في الجزائر على المدى المتوسط والقصير، وتنمية الموارد البشرية في المجال الزراعي تكون باتباع ثلاث محاور أساسية :

1-الإهتمام بالتكوين الزراعي التقني القاعدي.

2-نشر الثقافة الزراعية .

3-صقل القدرات الفردية وتطويرها .

الفرع الثاني:وضع سياسة البحث و الإرشاد²

-إستراتيجية التنمية الزراعية وسياسات والبحث والإرشاد للمزارعين :

من بين أهم السياسات الإستراتيجية في التنمية الزراعية بصفة عامة، و التنمية الزراعية المستدامة بصفة خاصة في الوقت الحاضر، سياسات البحث العلمي في المجال الزراعي، وكذا الإرشاد الفلاحي، وأن مساهمات

¹ نفس المرجع السابق، ص 15

² محمد بويهي، "استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية و التنمية الزراعية المستدامة"، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 26، جامعة

الجزائر، سنة 2012، ص(19-20)

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

برامج البحوث والإرشاد في زيادة الإنتاجية الزراعية، والدخل الزراعي في الدول المتقدمة قد أعطت نتائجها الإيجابية .

إلا أن البحث والإرشاد الفلاحي ظل لحد الان مهمل في كثير من الدول خاصة النامية منها، بسبب افتقارها للموظفين المؤهلين واني وسائل الإعلام و الدعاية، والنقص في التدريب، عدم الصلة بين الإرشاد والبحث الفلاحي .

ويعتبر الإرشاد الفلاحي عملية تثقيفية لأنه يهدف إلى التعليم و تغيير سلوك المزارعين نحو الأفضل، ليساعدهم على العمل المثمر والإنتاج الوفرة ويمكن تلخيص العملية التثقيفية بما يلي:
-زيادة معلومات الفلاحين حول الإنتاج والتسويق والتسليف .

-تعليمهم مهارات جديدة، وتطوير قابليتهم وعاداتهم، كتعليم استعمال الآلات الزراعية وصيانتها، وتعليم نظام الدورة الزراعية وكيفية استعمال الأسمدة والمبيدات... وغيرها .

-تغيير وجهة نظر أهل الريف من بعض العادات والمفاهيم، وتوجيههم نحو تحسين تغذيتهم والاعتناء بتربية أطفالهم، علاوة على خلق روح التعاون فيما بينهم، وحثهم على الإنتاج والتسويق التعاوني على هذا فالإرشاد الفلاحي الصحيح، يساعد على نفهم مسائلهم وخلق الرغبة في حلها بإيجاد الحلول المناسبة لها .

وقد كانت البحوث الزراعية وهي استثمار طويل الأجل. بلا منازع تحمل بصورة منتظمة، ومع ذلك فإن تاريخ الثورة الخضراء قد أوضح أن هذا النشاط يمكن أن يؤدي إلى نتائج مثيرة ومريحة ، كما أن الدراسات الاستقصائية التي أجريت تؤكد أيضا أن الربحية الاقتصادية للبحوث الزراعية يمكن أن تكون عالية جدا، فضلا عن ذلك، فبينما كانت المنظمات الدولية، والجهات المقدمة للمعونة تزيد بدرجة كبيرة من جهودها في هذا المجال، فإن غالبية البلدان النامية لا تعطى هذا النشاط أولوية كافية، من المرجح أن يكون عدم كفاية هذه الجهود هو التهديد الأكثر خطورة للأفاق الطويلة الأجل للنمو الزراعي، و من ثم للتنمية الاقتصادية في العالم الثالث.

❖ أكدت ثلة من الخبراء الاقتصاديين ووزراء سابقين أن الجزائر يمكن إدراجها ضمن الدول التي أخذت بعين الاعتبار أهمية تلبية احتياجات شعبها من الغذاء، وتحرص على توفير حجم الإنتاج الزراعي نوعا وكما، بما يكفي من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ولو نسبيا، والوصول بالتالي حسبهم إلى عملية تصدير فائض الإنتاج وتعويضه بالمواد التي لا تنتجها الجزائر وفق معطيات مختلفة، مؤكدين أن الدولة الجزائرية تدرك تمام

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

الإدراك أن مستقبلها في تحقيق أمنها الغذائي، داعين إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة خاصة بالقطاع الفلاحي والزراعي من أجل تحقيق مستلزماتها من الأمن الغذائي، وتحقيق بالتالي التنمية المستدامة.¹

الجزائر تسير بخطوات سريعة نحو تحقيق أمنها الغذائي : أكد وزير التجارة الأسبق الدكتور مصطفى بن بادة في حديثه لـ "الحوار"، أن الجزائر تسير بخطوات سريعة نحو تحقيق أمنها الغذائي، من خلال برامج الدولة التي تسعى إلى تحقيق مستلزمات من المنتجات واسعة الاستهلاك، والتي تتطلب أموالا باهظة لاستيرادها من الخارج، ولها ثقلها في الميزان التجاري، على غرار تحسين شعبة الحليب والتقليص من فاتورة استيراد الحبوب الجافة، ومواد أخرى التي وقفت فيها الجزائر نسبة كبيرة في إنتاجها

وأكد بن بادة في معرض حديثه أنه وباعتبار القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية ويستغل كورقة ضغط يستخدم لابتزازات وفرض الضغوطات على الدول التي لا تنح لقممتها وتعتمد في توفير ما تحتاجه من منتجات مختلفة من الخارج على عملية الاستيراد، فقد أدركت الجزائر نفسها من خلال ارتكازها على دعامة تشجيع الإنتاج المحلي، وبذلت جهودها في إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية والفلاحية وحققت معدلات كبيرة في كثير من المواد، ما يؤكد أن بلدنا يسير نحو مستقبل غذائي أفضل، داعيا إلى ضرورة إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي، بما يمكن الوصول إلى عملية تصدير فائض الإنتاج الزراعي واستيراد بعض المواد التي لا تنتجها الجزائر يحكم المناخ، وكذا التكثيف من زراعة القمح اللين الذي يدخل في صناعة الخبز والذي يكلف خزينة الدولة سنويا أموالا كبيرة، خاصة وأن حجم عملية استيراد هذه المادة الحيوية بلغ ما يعادل 60 بالمائة، ومن الإجراءات الواجب اتخاذها - يضيف - الوزير الاهتمام بتربية المواشي بما يفضي إلى تحقيق الاكتفاء من هذه الشعبة وطنيا، وخلص بن بادة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي يحتاج إلى جهود إضافية وفي مقدمتها عصرنة القطاع الفلاحي، زيادة المساحات الزراعية المسقية، والاستثمار في العنصر البشري.

وجوب العناية بالقطاعات المنتجة:²

من جهته قال الدكتور بوزيان مهمام، بأن المفهوم الحقيقي للأمن الغذائي لا يعني توفير الغذاء بكثرة وبوفرة فحسب، إنما ينبغي أن تكون هذه الوفرة آمنة وصحية ومستدامة، وهذه الاستدامة يمكن ضمانها كفعل حقيقي مستغرق في الزمن إذا تمكنا من توفير العناية اللازمة لأي فائض في الإنتاج الفلاحي ولأي منتج لم

¹ نصيرة سيد علي "يمكننا تحقيق الامن الغذائي ولكن"، 2018، منشور على الموقع www.elhiwardz.com، اطلع عليه يوم 08-90-2020 على الساعة 02:18.

² نفس المرجع السابق

الفصل الثاني — إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

يستطيع الفلاح تسويقه في موسمه من خلال إيجاد وفرة في الوحدات الإنتاجية وفي السلاسل الصناعية التي بإمكانها تحويل المنتج الفلاحي الموسمي وتكريس جهد المجموعة الوطنية لخلق اندماج بين الفلاح والمستثمر والمستهلك.

فالمنتجات الفلاحية المحولة لها الأهمية البالغة في تحقيق مضامين الأمن الغذائي وتحسيد المسعى الوطني لتنويع الاقتصاد الوطني وتدعيم السوق الوطنية بالمنتجات المصنعة والمحولة محليا وبأسعار مقبولة للمواطن. لكن في المقابل ينبغي التنبيه لوجود جملة من العراقيل التي تواجهها كالنمط الاستهلاكي الدخيل على الأسرة الجزائرية والذي فرضه نمط الاستيراد ونواتج الخلل في التجارة الخارجية وغير المتماشي والطاقات الحقيقية المتوفرة في القطاع الفلاحي الوطني، ونقص المؤسسات المختصة على طول السلسلة الفلاحية من الجني إلى التعبئة إلى النقل إلى التخزين إلى التسويق، وهذا ما خلق المضاربة المضرة بتوازن السوق وكذا بمقدرات المواطن المادية والصحية ، مما يحتم علينا المضي في تدعيم إنشاء الشركات الناشئة في الفروع الزراعية على ضوء الحركة الإقليمية من منظور الاستشراف الغذائي الإقليمي .

الجزائر حققت قفزة نوعية في مجال إنتاج مستلزماتها المادية :

من جهته، أوضح الخبير الاقتصادي الدكتور ناصر سليمان، إن الجزائر حققت قفزة نوعية في مجال انا مستلزماتها الفلاحية، هو ما أكده وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزغي ، حيث تم تسجيل رقم قياسي في إنتاج الحبوب ، حيث بلغ أكثر من 6 ملايين طن، ، علما أن نسبة استهلاكنا لمادة القمح في السنة تصل إلى حوالي 12 مليون طن، وتنتج الجزائر منه من 3.5 إلى 4 مليون طن، في حين تستورد ما يعادل من 8 إلى 9 مليون طن من الاحتياجات أي ما يعادل 1/3 من حجم الاستهلاك، و 2 / 3 يأتيها من الخارج، ومن أجل النهوض بالقطاع الزراعي والملاحي وتحقيق اقترح ناصر جملة من التدابير الواجب اعتمادها وفي مقدمتها مراقبة الأغلفة المالية المخصصة للدعم الفلاحي بدل صرفها في غير محلها، تشجيع الشباب العاطل على الولوج عالم الزراعة، من خلال تكوينه وحثه على العمل في الأرض، ضرورة مضاعفة جهود الفلاح، وكذا ترشيد الاستهلاك من خلال تكثيف حملات التحسيس والتوعية عبر وسائط الإعلام المختلفة على عدم رمي الخبز في حاويات القمامة، حيث وصلت كمية الخبز المرمية يوميا إلى نحو 3 ملايين خبزة وذلك في الأيام العادية فما بالك في المواسم، وخلص ناصر أن تحقيق فائض الإنتاج في شعبة الحبوب لعام 2017 أغضب فرنسا التي تريد إبقاءنا تحت سيطرة قمحها .

الفصل الثاني — إككانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نرى أن على الجزائر الإهتمام أكثر بتحسين القطاع الزراعي و ذلك من خلال تبني سياسات تشجيع و تحفيز في النشاط الزراعي الغذائي و إستصلاح المزيد من الأراضي، وزيادة الإنتاج وعدم الإعتقاد على الإستيراد، و المحاولة الجادة للقضاء على المعوقات التي تواجه الأمن الغذائي و بالتالي التخلص من التبعية الغذائية، فتطوير ورفع كفاءة القطاع الزراعي يؤدي الى التخلص من الإستيراد و بالتالي تحقيق الأمن الغذائي.



إن أوضاع القطاع الفلاحي في الجزائر يشهد تحلف نسبي، وذلك بالرغم من الموارد الأرضية والبشرية و المالية و الفنية المتاحة نسبيا، كما أدى الإرتفاع الحاد في معدل نمو السكان إلى نمو كبير في الطلب على المواد الغذائية، ونظرا لقصور الإنتاج الزراعي المحلي في الإستجابة لمثل هذا التحدي فقد تفاقم العجز الغذائي في عقد التسعينات تحديدا خصوصا مع موجة الإرهاب، وهجر الريف وسيادة حالة من عدم الإستقرار، إذ استمر العجز الغذائي في الإتساع مما أدى إلى إنخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية ذات الإستهلاك الواسع على مدار السنوات الأخيرة .

كما أن الجزائر تبذل مجهودات على غرار باقي الدول لتحقيق أمنها الغذائي، إلا أنها بقيت بلدا مستوردا بالدرجة الأولى للمواد الغذائية، فإمكانياتها الإنتاجية الحالية لا تعطي الحاجات الغذائية لمواطنيها، مانتهج عنه مشكلة غذائية و التي أدت إلى إرتفاع فاتورة الواردات سنة بعد أخرى إلى حد يمكن التخوف منه، فيستلزم إعتقاد الدولة على جملة من التدابير الإستعجالية حتى يضمن لها النمو الإيجابي و المستدام، ويستدعي ذلك إحداث تعديلات على خصائصها الإنتاجية و الإرتقاء بها إلى المستوى الذي بلغته الشركات الكبرى العالمية وفك إرتباطها بالأسواق الدولية

فمشكلة الأمن الغذائي في الجزائر تحتاج إلى إستقرار و إنتظام التمويل و تقليص المخاطر الناتجة عن تغيير الأسعار و عدم إستقرار الأسواق و المشاكل المرتبطة بضعف القدرة الشرائية.

ولتحقيق الأمن الغذائي و الإكتفاء الذاتي يجب إتباع سياسات زراعية مدروسة وفعالة و تتميز بالإستمرارية و المتابعة، للتخلص من التحديات التي واجهت وتواجه الإقتصاد الجزائري خصوصا و العربي عموما الذي لا يزال عاجزا عن تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان.

إختبار الفرضيات:

- حققت الجزائر أمنها الغذائي، فرضية خاطئة مستوى تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر غير كاف، بالرغم من محاولات الدولة من خلال وضع برامج الإصلاح الفلاحي وغيرها من الإجراءات التي لم تحقق المستوى المطلوب.

- يؤثر تصدير المواد الزراعية على نمو القطاع الزراعي في الجزائر، فرضية صحيحة نعم يوجد تأثير إيجابي لصادرات المواد الزراعية الأولية بالإضافة إلى حجم إنتاج الحبوب على نمو القطاع الزراعي في الجزائر.

نتائج الدراسة:

- الجزائر تعاني من التبعية الغذائية و تفاقم الفجوة الإجمالية.
- لايزال القطاع الزراعي الجزائري عاجزا عن تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان.
- على الرغم من اهتمام الجزائر بمجال الأمن الغذائي في كافة القطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، إلا أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي لازال غير كافي نظرا لجمود هذه القطاعات و عدم مواكبتها للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي.

التوصيات:

- تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي من خلال زيادة المراكز البحثية المتخصصة وتفعيلها.
- تطوير سياسة الإرشاد الزراعي بهدف تقريب الإنتاج العلمي من الزراعيين .
- إعطاء القطاع الزراعي الدور الريادي في الإقتصاد ،ومنح الأولوية لتحسين وتكثيف الإنتاج الزراعي الغذائي .
- زيادة الإستثمارات في المساحات المزروعة سنويا من محاصيل الحبوب ،و إتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة التي تساعد في رفع الإنتاج وتحسن من معدلات الإنتاجية.
- تشجيع المزارعين الصغار وتقديم الدعم و التوعية المناسبين.
- دعم المشروعات الصغيرة في الصناعات الغذائية المتعلقة بالأمن الغذائي



قائمة و المصادر

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I- الكتب بالعربية:

- 1- أمال عبد الله فوزي، "الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء"، دار المحندارية، ط1، سنة 2017، د. فوزية غربي . الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر ،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت حزيران ،سنة 2010
 - 2- د. فوزية غربي . الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر ،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت حزيران ،سنة 2010
 - 3- السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون ،"إقتصاديات الموارد و البيئة"،الدار الجامعية،2007
 - 4- صبحي القاسم،الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد سوفان،عمان،1993
- الرسائل والأطروحات الجامعية:
- 1- حركاتي فاتح،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها ،فرع العلوم الإقتصادية ،جامعة محمد خيضر -بسكرة ،سنة 2017-2018.
 - 2- شيخاوي سهيلة ،السياسات الإقتصادية للإستثمار الزراعي و دوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة مابين (1980-2016)،اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة 2018-2019.
 - 3- عبد الجليل هجيرة ، العوامل المؤثرة في تنافسية الإقتصاد الجزائري ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،، تخصص مالية دولية ،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان ،سنة 2016-2017
 - 4- عيسى بن ناصر،اطروحة لتيل شهادة الدكتوراه ،مشكلة الغذاء في الجزائر ،فرع إقتصاد ،جامعة منتوري -قسنطينة سنة غ م.
 - 5- فوزية غربي ،الزراعة الجزائرية بين الإزكتفاء و التبعية،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية ،فرع إقتصاد -جامعة قسنطينة 2007-2008
 - 6- قصوري ريم ،الأمن الغذائي و التنمية المستدامة ،حالة الجزائر-مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية(غير منشورة)،جامعة باجي مختار عنابة 2011.2012.
 - 7- لرقام جميلة،"الأمن الغذائي في الدول العربية"،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2006

8- مالكي رشيد، تنمية القطاع بأساليب الدعم و التمويلات المختلفة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، سنة 2017-2018، مرجع سبق ذكره.

9- مجدولين دهنية: إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام ل المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2016-2017.

10- محمد عبد القادر محمد. دراسة إقتصادية لواقع ومستقبل أزمة الغذاء العالمية على التجارة الخارجية الزراعة المصرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، ، جامعة عين الشمس، كلية الزراعة، جمهورية مصر، سنة 2013.

11- هاشمي الطيب، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، سنة 2013-2014.

المجلات:

1- باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الإقتصادية 2000-2015، مجلة دفاتر بوداكس، العدد 06، سبتمبر 2016.

2- بوعتلي محمد، محددات نمو القطاع الزراعي في الجزائر. دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2016)، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 9، العدد: 09. جامعة القليعة الجزائر، سنة 2019.

3- جمال جعفري، العجال عدالة، "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة بشار، جامعة مستغانم-الجزائر، سنة 2018.

4- حميدة رابح، ساري نصر الدين، "نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية و الأمن الغذائي المستدام في الجزائر" مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، العدد غ م، جامعة سطيف، سنة 2018،

5- رزيقة غراب: إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع و آفاق، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة سطيف، الجزائر، 2015

6- سلاطية بلقاسم، عرعور مليكة: معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، جوان 2009.

- 7- صادق هادي، عمار عماري، "القطاع الفلاحي في الجزائر: مفارقة وفرة الموارد و الأمكانيات، ضعف الآداء و محدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني 200-2016"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 30، جامعة زيان عاشور بالجلفة - الجزائر، سنة غ م.
- 8- العجال عدالة، سهيلة شيخاوي: نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية .. آفاق 2020 مجلة الباحث الاقتصادي العدد غير مذكور، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018.
- 9- غردمي محمد، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر و أهم النتائج المحققة منها، مجلة "الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات" العدد 10، جامعة بليدة، سنة غير مذكورة
- 10- محمد بويهي، "استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية و التنمية الزراعية المستدامة"، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 26، جامعة الجزائر، سنة 2012
- 11- محمد هبول، تقييم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، مجلة دراسات، المجلد 16، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019،
- 12- وردة سعادة، "المنظمة العالمية للتجارة و السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016" مجلة الدراسات المالية و الحاسوبية. العدد الثامن. جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي الجزائر، سنة 2017.
- 13- يوسف بن بزة: محددات و مهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، العدد 38، جامعة باتنة، سنة 2018
- المنشورات:
- 1- بيان لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري (وكالة الأنباء الجزائرية)
- 2- تصريح وزير الفلاحة و التنمية الريفية: www.asp.dz
- 3- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي
- 4- سارة زقيبة، الثروة الحيوانية، 2018، على الموقع <http://mawdoo3.com>
- 5- صحيفة الوسط، الأمن المائي و الأمن الغذائي بين الموازنة أو الخيار، 2009، على الموقع www.alwassatnews.com/news/304568.html
- 6- عبد الكريم حمران، مقال الركن الأخصر

قائمة المصادر والمراجع

- 7- محمد الأمين ،مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر،أطلع عليه على الموقع <https://agronomie.info>.
- 8- محمد إبراهيم السقا (2011-02-05)،"نظرة عامة على ملامح الإقتصاد الجزائري " <https://alphabet.argaam.com>
- 9- محمد ولد عبد الدائم،"مفاهيم تتعلق بالامن الغذائي،2004،منشور على الموقع "www.aljazeera.net.
- 10- المركز الوطني للمعلومات،الامن الغذائي ،اليمن،2005
- 11- نسرين لعراش"الجزائر تعاني المشاشة حقيقية في مجال الامن الغذائي"،2016منشور على الموقع www.aljazairalyoum.com
- 12- نصيرة سيد علي"يمكننا تحقيق الامن الغذائي ولكن"،2018، منشور على الموقع www.elhiwardz.com
- 13- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ،على الموقع www.madvp.gov.dz
- 14- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ،مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق ،سنة 2012.
- 15- وكالة الأنباء الجزائرية،على الموقع <http://www.aps.dz/ar/economie/>
- 16- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،اطلع عليه على الموقع [/http://www.andi.dz/index.php/ar](http://www.andi.dz/index.php/ar)
- 17- ياسين بودهان ،"اختلالات تهدد الامن الغذائي لجزائريين "2016على الموقع www.aljazeera.net
- الملتقيات:

- 1- الصندوق الدولي للتنمية ،"تمكين السكان الريفيين من التغلب على الفقر -استجابة الصندوق للزيادات في أسعار الأغذية"هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق ،الدورة الثالثة ،روما 8-9 جويلية 2008.
- 2- عنان فاطمة الزهراء،"التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي"، ملتقى دولي حول الانتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي،جامعة عنابة،22-23 نوفمبر2010.

3- مهدي محمد القصاص، "الأمن الغذائي قضية أمن قومي: رؤية مستقبلية للمجتمع المصري"، المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق تحت عنوان: العلوم الإجتماعية وصورة مستقبل المجتمع. 4-5 أبريل 2009، جامعة المنصورة، مصر.

المراجع بالفرنسية:

- 1- Ar.wikipedia.org
- 2- Faq'state of food in secur itityin the world (2002)
- 3- <https://www.albayan.ae/economy>
- 4- Ministère de L'Agriculture et de développement rural، le renouveau rural evaluation de la mise en oeuvre des contrats de performance 16^{eme} réumon d'évaluation des cadres. Algérie le: 06/01/2013.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

